الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دراسة تحليلية لبدائل تمويل الموازنة العامة في الجزائر
- قراءة في قوانين تسوية الميزانية للفترة "2000_2021"-

اعداد الطلبة		المشرف
1	بلمهبول سوسن	د. رملي حمزة
2	لشهب ندى	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. مصباح حراق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. رملي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. ياسمينة إبراهيم سالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وتقدير

نحمد الله مالك الملك أن منحنا القدرة والاستطاعة ووفقنا على إتمام هذا العمل

المتواضع ومنحنا الصبر والقوة لمواجهة العراقيل.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الدكتور: "**رملي حمزة**" لإشرافه على هذه المذكرة، فقد كان الموجه لنا، نشكره على

المجهودات المبذولة لإتمام هذا العمل

ونشكر أيضا من ساعدنا على أداء هذا العمل من قريب أو من بعيد في إنجاز

هذه المذكرة ولو بابتسامة أو كلمة طيبة شكرا.

الإهداء

يارب لا تدعني أصاب بالغرور اذا نجحت ولا باليأس اذا فشلت بل ذكرني بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

سوف أهدي نجاحي و جهدي القيم إلى:

و إن سألوني يوما عن كل ما هو جميل سأكتفي بذكرك أمي الحنونة .أنتِ أشيائي الجميلة حفظكِ الله.

أبي العزيز على قلبي سندي، الذي تعب و شقي لأرتاح و أكون هنا، يا أحن أب أعطيتني كل ما تملك حفظك الله.

إلى أغلى أخواتي المؤنسات الغاليات على قلبي أدامكم الله لي دائما وجعل الله لكم من كل فرح نصيب.

إلى إخوتي الغوالي حفظكم الله من كل بلية وأنار دروبكم ربي يخلينا دائما سند لبعض.

إلى صديقاتي العزيزات على قلبي دمتم لي شيء جميل لا ينتهي.

إلى من كان لي الصديق و ابن العم المحفز و خير المساعد لي حفظك الله وربي يعطيك ويرضيك يا رب

إلى زميلتي سوسن التي كانت معي في هذه المذكرة.

الطالبة: لشهب ندى

الإهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى بهجة نفسي وزهرة عمري أمي الحبيبة الغالية أطال الله عمرك

إلى أبي العزيز أطال الله عمرك

إلى من قال فيهم الشاعر :

أخاك أخاك من أخا له ...ك ساع فالهيجا من غير سلاح

إلى إخواني وأخواتي الغاليين حفظكم الله

إلى اعز صديقاتي وتوأم روحي "ايمان وخديجة "

إلى زميلتي في المذكرة ورفيقة دربي في العمل "ندى"

حفظكم الله جميعا

الطالبة: بلمهبول سوسن

الملخص

الملخص :

تعد **الميزانية العامة** للدولة الوثيقة الاساسية لدراسة المالية العامة لأية دولة من الدول حيث تسعى السلطات العمومية من خلال السياسات العامة المستهدفة الى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والإجتماعي من خلال الإستعمال الرشيد لموارد الدولة، واوضحت الدراسة أن الجزائر عرفت عجزا دائما نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو **الإيرادات والنفقات العامة**.

هدفت هذه الدراسة إلى: معرفة أهم **بدائل تمويل** عجز **الميزانية** العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 وذلك بالاعتماد على الإحصائيات النهائية للنفقات والإيرادات وتمويل **عجز الميزانية** الواردة في قانون تسوية الميزانية.

خلصت هذه الدراسة إلى أن أهم مصدر لتمويل الميزانية هو صندوق ضبط الإيرادات، كما أن التمويلات البنكية ساهمت بشكل كبير في تمويل الميزانية خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، الايرادات والنفقات العامة، بدائل التمويل، عجز الميزانية.

Summary :

The state's **general budget** is the basic document for the study of public finances for any country, where the public authorities seek through targeted public policies to continue implementing the economic and social program through the rational use of state resources, and the study showed that Algeria has known a permanent deficit as a result of the imbalance between the growth of **revenues and public jets.**

This study aimed to: Identify the most important **alternatives to financing** the public budget deficit in Algeria during the period 2000-2021, based on the final statistics of expenditures, revenues and financing the **budget deficit** contained in the budget settlement law.

Keywords: General budget, revenues and public jets, Financing alternatives, Budget deficit.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة	
كلمة الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**II-I**
فهرس الأشكال	**III**
فهرس الجداول	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
مقدمة	**أ**
الإشكالية	أ
فرضيات الدراسة	أ
أهمية الدراسة	**ب**
منهج الدراسة	**ب**
أسباب اختيار الموضوع	**ب**
صعوبات الدراسة	**ج**
هيكل الدراسة	**ج**
حدود الدراسة	**ج**
الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة	
تمهيد	**2**
I .التأصيل النظري للدراسة	**29-3**
I. 1. الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي	**3**
I .2 الاطار المفاهيمي للميزانية العامة	**6**
I .3 عناصر الميزانية العامة	**7**

I.4. عجز **الميزانية** العامة وطرق تمويلها	**17**
I.5. الميزانية العامة في الجزائر	**20**
I.6. الدراسات السابقة	**24**
خلاصة	**29**
الفصل الثاني: تحليل بدائل تمويل عجز الميزانية في الجزائر للفترة 2000-2021	
تمهيد	**31**
II - تحليل بدائل تمويل عجز الميزانية في الجزائر للفترة 2000-2021	**52-31**
II-1 الاطار المنهجي للدراسة	**32**
II-2 تحليل النتائج	**33**
II -3 مناقشة الفرضيات	**50**
خلاصة	**52**
الخاتمة	**54**
نتائج الدراسة	**54**
التوصيات	**54**
آفاق الدراسة	**55**
قائمة المراجع	**57**
الملاحق	**62**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخطط يوضح تقسيم النفقات العامة	10
2	نموذج الدراسة	33
3	تطور النفقات العمومية في الجزائر (2000-2020)	35
4	تطور الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة (2000-2020)	38
5	تطور عناصر الموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)	41
6	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2000-2019)	42
7	تطور معدل نمو النفقات والإرادات العامة	43
8	دائرة نسبية تمثل كيفية تمويل عجز الميزانية العامة	49

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	34
2	تطور الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة (2000-2020)	37
3	تطور عناصر ورصيد الميزانية العامة في الجزائر	40
4	تطور التمويل البنكي خلال السنوات (2000-2019)	44
5	تطور التمويل غير البنكي خلال السنوات (2000-2019)	45
6	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات	46
7	كيفية تمويل عجز الميزانية العامة	47

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	موجز لحالة عمليات الخزينة (2000-2019).	62

المقدمة

مقدمة:

تعتبر الميزانية العامة بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة، حيث هذا البرنامج يعكس سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولقد أصبحت الميزانية العامة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في السياسة المالية لتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت الميزانية العامة في مفهومها التقليدي تقتصر على الإيرادات العامة ونفقاتها، وقد تطور دور الميزانية العامة في اتساع النشاط الاقتصادي للدولة فانتقلت وظيفتها من مرحلة الدولة الحارسة التي تسعى لضبط التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات الى مرحلة الدولة المتدخلة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى وتميزت بإعادة النظر في معظم مبادئ المالية ، حيث عرفت الجزائر كغيرها من الدول النامية عجزا في الميزانية العامة نتيجة لزيادة نفقاتها على ايراداتها، وهي ميزة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيل الإيرادات هو السبب في ذلك .

ومن خلال ما سبق ذكره يتم طرح **الإشكالية** العامة لهذه الدراسة كما بلي:

كيف تم تمويل عجز الميزانية خلال الفترة 2000-2021؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تندرج منه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ كيف تطور المنحى العام لعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟
- ✓ ماهي اسباب عجز الميزانية العامة؟
- ✓ ماهي اهم البدائل المعتمدة في تمويل عجز الميزانية العامة؟
- ✓ ماهي نسبة اعتماد الميزانية العامة على كل بديل من البدائل المعتمدة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات السابقة نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

يتم تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر ببدائل مختلفة من حيث نسبة تغطية العجز.

ويندرج ضمن هده الفرضية مجموعة من الفرضيات التالية:

- ✓ سجلت الميزانية العامة في الجزائر عجزا تصاعديا خلال فترة الدراسة.

- ✓ السبب الرئيسي لتزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة هو ظاهرة تزايد النفقات العامة.
- ✓ تعتمد الحكومة في تمويل عجز الميزانية على تمويلات بنكية وغير بنكية.
- ✓ تم الاعتماد على صندوق ضبط الايرادات بشكل كبير في تمويل عجز الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في بحث الدول عن طرق وأساليب هامة لتمويل عجز ميزانيتها العامة التي قد تقع فيها بإعتبار أن بدائل التمويل أداة لضمان التوازن المالي.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ إبراز أهم الأليات التي تعتمدها الجزائر في تمويل عجز ميزانيتها العامة خلال الفترة 2000-2021.
- ✓ دراسة مشكلة العجز الموازني من خلال بيان مفهومه وأسبابه.
- ✓ تحليل إيرادات ونفقات الميزانية العامة في الجزائر والوصول إلى رصيد الميزانية.

منهج الدراسة:

بغية التوصل إلى أجوبة حول التساؤلات السابقة، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي.

- حيث استخدمنا في المنهج الوصفي: المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة وطرق تمويلها بالاعتماد على مختلف المراجع من كتب ومجالات.

- أما فيما يخص المنهج التحليلي: فيتجلى من خلال استخدام البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الإحصائيات والوزارات المالية التي تم نشرها.

أسباب إختيار الموضوع:

- ✓ ميولنا الشخصي لهذا الموضوع من أجل تعميق المعارف في ميدان الميزانية وعجزها.
- ✓ زيادة الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة لما وقعت الجزائر في هذه الأزمة (عجز الميزانية العامة).
- ✓ توفر المعلومات والمراجع والتقارير المعتمدة في دراسة الحالة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه ندكر:

- ✓ التضارب في الإحصائيات المعلن عنها.
- ✓ بالإضافة إلى ضيق الوقت.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هده الدراسة إلى مقدمة عامة وفصلين أساسيين وخاتمة عامة وهذا من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، حيث قدمنا في الفصل الأول التأصيل النظري الدراسة، فتطرقنا إلى الميزانية العامة وبدائل تمويلها وقوانين تسوية الميزانية وإلى الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقمنا بالدراسة التحليلية اتطور موازنة العامة في الجزائر وتحليل الجدول الإحصائية المتعلقة ببدائل التمويل .

حدود الدراسة:

شملت الدراسة بيانات بدائل تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2021.

التأصيل النظري للدراسة

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية المالية العامة بتزايد الدور الذي أصبحت تلعبه الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية فالتطور الذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية وعلى أهدافها باعتبارها احد أدوات السياسة الاقتصادية، وبما ان للدولة عدة وظائف ومهام يتحتم عليها القيام بها ،فهي تحتاج الى موارد وارادات تمكنها من تغطية النفقات ،يعد الانفاق العام أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسة التي تستخدمه الدولة من اجل اشباع الحاجات العامة .

للميزانية العامة مكانة كبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للدولة لأن الوسائل المالية التي تتضمنها الميزانية هي الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الدول لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها، ومن تم يعتبر عجز الميزانية العامة من أهم المسائل والقضايا التي يولي لها الباحثون اهتماما كبيرا في دول العالم المختلفة، لأن نجاح هذه الدول يقاس بمدى نجاح سياستها المالية والاقتصادية، وبما أن السياسة المالية تعتمد على الميزانية العامة بين الإيرادات ونفقات الدولة أي تجنب الوقوع في العجز فيجب على هذه الدول البحث عن الوسائل والبدائل لتمويل وسد هذا العجز بأقل التكاليف.

I.التأصيل النظري للدراسة:

نظرا لأهمية الميزانية العامة في المالية العامة فهي تختص بدراسة الجوانب المالية والاقتصادية للدولة، فالميزانية العامة بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر أن تجنيه من مال خلال فترة معينة من الزمن، ولقد عرفت تغيرات عبر الأزمنة سوف نحاول في هذا البحث التطرق إليها عبر الفكر الاقتصادي وكذلك مفهوم الميزانية العامة وأهم مكوناتها.

I. 1. الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي:

لفهم التطورات التي عرفتها الميزانية العامة للدولة وما كان للإيرادات ان تكون حسب النفقات او العكس وجب علينا التطرق الى اهم الأفكار والتي أوضحت ما يلي:

I. 1.1 الفكر الكلاسيكي:

في ظل النظرية التقليدية كانت الدولة تقدس مبدأ توازن الميزانية فلا تسمح بتحصيل ايرادات أو بتكاليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات تسير بها المرافق العامة، بل وأكثر من ذلك كان ينظر إلى نفقات الدولة باعتبارها نفقات للاستهلاك العام، ومن تم فالإنفاق العام في ذلك الوقت كان ذو طابع حيادي لا يمس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة[1].

نادى المفكرون التقليديون بضرورة الاقتصاد في النفقات العامة إلى أبعد الحدود وقد كان تبريرهم لذلك هو أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع، وان الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب وأن التوسع في النفقات يعني التوسع في تحصيل المزيد من الضرائب، أي تحمل أفراد المجتمع لعبء ضريبي أكبر، وذلك يؤثر على استهلاكهم ومدخراتهم، وهكذا تعتبر أفضل النفقات أقلها حجما[2].

الفكر التقليدي ارتبط في مجموعة بمفهوم الدولة الحارسة التي تتميز نفقاتها أو بضآلة حجمها، أي ضرورة حصر النفقات وتقييدها في أضيق الحدود، أي لا يؤثر الإنفاق العام في التوازن الاقتصادي القومي أو في تحديد اتجاهات نموه أو في أسلوب توزيع الناتج القومي أي ان الإنفاق العام يكون محايدا، لا يؤثر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وفي ظل هذا الإطار الفكري، لم يتميز التقليديون بين

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص52.

[2] علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2013، ص 92

الإنفاق العام والإنفاق الخاص، فاعتبرت النظرية التقليدية كلا من الإنفاق العام والإنفاق الخاص انفاقا استهلاك غير منتج، لتقليل الاستهلاك وزيادة الادخار[1].

I.1.2 الفكر الكينزي:

ظهرت مدرسة الكنزيين في نهاية السبعينات والثمانينات وقد شكلت هذه المدرسة القسم الأكبر من مجموعه الكينزيين المعاصرين جميعا ويعتبر اعضاء هذه المدرسة معتدلون في آرائهم بالمقارنة مع المدرسة كنزيه الأخرى التي يطلق عليها بالمتطرفين[2].

جاءت نظرية كنز لتؤكد على تنظيم الميزانية بالعجز في ظروف الكساد الاقتصادي خلافا للفكر الذي نادى بالتوازن وحياد الميزانية ومن هنا جاء استخدام الميزانية كأداة لمحاربة التضخم والكساد وأداة للإدارة التنفيذية حيث ظهر الاهتمام بالجانب التخطيطي للميزانية وذلك كامتداد للفكر الكنزي الذي يرى مدى تأثير الميزانية على الاقتصاد القومي وسميت "الميزانية التخطيطية" أي الميزانية التي تسير وفق إطار مفهوم البرمجة والتخطيط ومن هنا بدأ مفهوم الميزانية ينتقل من البعد التوازني إلى عدة ابعاد اخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية[3].

وأوضح الفكر الكنزي أن الاقتصاد لا يحقق التوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل بل قد يتحقق التوازن دون هذا المستوى، الأمر الذي يعني وجود موارد اقتصادية غير مستقلة ووجود البطالة مما يتطلب تدخل الدولة نظرا لعدم قدرة القطاع الخاص على رفع الطلب الفعلي لزيادة بالطلب الفعلي وتعويض النقص فيه وذلك عن طريق تشجيعها للإنفاق الخاص من ناحية وزيادة النفقات العامة من ناحية أخرى حتى تبعث النشاط الاقتصادي وتضمن نموه واستقراره[4].

---

[1] خبابه عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2016، ص ص50-51.

[2] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص274.

[3] خليفي عيسى، هيكل الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص27.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 287.

I.1. 3 الميزانية العامة في الفكر المعاصر:

اهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاغنر بدراسة التطور المالي للدولة للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل القومي من خلال اصدار قانونه عام 1892 فحسب رأي فاغنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي نتيجة تعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون فاغنر لطابعه الغير عام الذي يصعب تطبيقه في جميع المجتمعات في مختلف مراحل نموها وتطورها إلا أنه أعطى دليلا على أن النفقات العامة لا سبيل إلى تخفيضها لأن معنى تخفيضها مخالفة طبيعة الأشياء[1].

وأوضح فاغنر أن النفقات العامة هي انعكاس طبيعي لوضع تاريخي معين تستلزمه حقائق اقتصاديه واجتماعيه ومن ثم فان تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي الذي تظهرها حقائق التاريخ الاقتصادي ومما دفع الاقتصادي فاغنر إلى دراس التاريخ الاقتصادي والمالي في عديد من الدول للتعرف على العلاقة بين نمو الدخل القومي ونمو النفقات العامة اصدر قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة وعن نمو الانفاق العام فان نسبه النفقات العامة في الناتج القومي تمثيل إلى الزيادة في الناتج القومي[2].

قام فاغنر بالتفرقة في الإطار بين وظائف ثلاثة للدولة وهي:[3]

الأولى: وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والامن وقد نسب تزيد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى التحكم بمركزيه الإدارة من ناحيه وإلى التوسع في التصنيع نتيجة لتعقد الحياه الاقتصادية

الثانية: المتعلقة بوظيفتها الانتاجية فمع تزايد التقدم التقني وامكانية العمل بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة تتزايد النفقات العامة نتيجة تزايد الوظيفة الانتاجية للدولة

الثالثة: مرتبطة بالناحية الاجتماعية وقد أرجع فاغنر تزايد النفقات العامة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] محمود حسين الوادي، وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص124.

[2] خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 76 -77

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 90.

I .2 الاطار المفاهيمي للميزانية العامة:

تعد الميزانية العامة الوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءه اجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابية من خلال النظر إلى المدخلات ومخرجات هذه الميزانية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والايرادات اللازمة لتغطيه هذه النفقات عن فتره معينه ومن خلال هذا نستعرض مجموعه من التعاريف للميزانية العامة:

I .2 .1 تعريف الميزانية العامة:

تعرف الميزانية العامة بأنها وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيله من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها[1].

– وعرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه النفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها[2].

– وتعرف أيضا بانها بيان تقديري لما يجوز للحكومة انفاقه وما ينتظر ان تجنيه من مال خلال فتره معينه من الزمن[3].

– كما يمكن تعريفها على: أنها عباره عن ترجمه كميه وماليه للأهداف التي تسعى الدولة للوصول اليها[4].

– وتعرف: بالبرنامج التي تخمن فيه نفقات الدولة وواردتها ضمن مده محدده انيه ويؤذن بها[5].

– ومنهم من عرفها بأنها: خطة تمويل جميع الأنشطة الاقتصادية المزمع تنفيذها من قبل الدولة في سنة قادمه وهي تمثل مرحله التنفيذ السنوية من الخطط الاقتصادية بالنسبة لمجتمع يخطط اقتصاده مركزيا[6].

I. 2.2 خصائص الميزانية العامة :

ومما سبق يتبين أن الميزانية العامة مجموعة من الخصائص نذكر منها[7]:

- الميزانية العامة تتضمن توقعات وتقديرات لإيرادات والنفقات المقدمة.
- الميزانية العامة تصادق من قبل السلطة لتشريعية.
- الميزانية العامة تعتبر أداة هامة وأساسية في تحقيق أهداف الدولة.

---

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 12.

[2] خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهياني، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 270.

[3] عادل قليح العلي، ماليه الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 462.

[4] محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية، دار صفاء عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 22.

[5] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص 322.

[6] زينب كريم الداودي، دور الإدارة في اعداد وتنفيذ الميزانية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 31.

[7] قليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص279–278.

I . 3.2 مبادئ الميزانية العامة :

وتعد الميزانية العامة وفقا لمبادئ محدده يمكن تلخيصها في[1]:

- **مبدأ السنوية:** أي مدة زمنية تكون عادة سنة.
- **مبدأ الشمولية:** يعني ان يتم تضمين كل النفقات والإيرادات في الميزانية، بمعنى ان جميع عناصر الميزانية (إيرادات ونفقات) يجب أن تظهر في حساب واحد حسب قيمتها الإجمالية دون تحديد أو تمييز أو مقاصة.
- **مبدأ العمومية:** أي موارد ونفقا فلا يجوز تخصيص ايرادات معينة لمقابلة نفقات معينة.
- **مبدأ الوحدة:** موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وارادتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة.
- **مبدأ الوضوح:** تتسم الميزانية العامة بالوضوح الكافي لفهم محتويات وتفصيلات الميزانية اذ لا تدرج اعتمادات مجملة بل مفصلة.
- **مبدأ المرونة:** أي سهولة التنفيذ بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة والبحث عن بدائل لهذه الاحتمالات.
- **مبدأ التوازن:** بين نفقات الميزانية وارادتها، لكل قد يخل بها للظروف التي تمر بها الدولة وأصبح عجز الميزانية امرا شائعا ويتم معالجته.
- **مبدأ المشاركة:** بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء اعداد الميزانية).

I .3 عناصر الميزانية العامة :

تتكون الميزانية العامة للدولة من عنصرين أساسيين هما :

I. 1.3 النفقات العامة:

احتلت النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية اذ تعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة فهي الأداة التي تساعد الدولة وهيئتها العامة على ممارسه نشاطها المالي الرامي إلى اشباع الحاجات العامة.

أولا: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة:

- على أنها المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة[2].
- مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامه[1].

---

[1] امحمد بن البار، صلاح الدين شريط، تحليل تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر – خلال الفترة 2000–2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، السنة الثامنة، جامعه الوادي، 2017، ص ص225 –226.

[2] محمد شاكر عصفور، أصول الميزانية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008، ص260.

– كما يمكن تعريفها على أنها مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليكون شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[2].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن النفقات العامة هي أداة تستخدمها الدول لتلبية الحاجات العامة للأفراد حيث تسعى من خلالهم إلى تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق منافع عامة للأشخاص.

ومن خلال التعاريف يمكن استخلاص خصائص النفقات العامة المتمثلة في[3]:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- النفقة العامة تصدر عن الدولة أو احدى هيئاتها.
- النفقة العامة تحقق نفع عام.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

أ/ تقسيم النفقات العامة من حيث دورياتهم: وتنقسم وفقا لهذا الأساس على ما يلي:[4]

- **النفقات العامة العادية:** هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية ويتكرر انفاقها في كل سنة وليس المقصود بالتكرار هنا هو ثبات المبلغ المنفك كل عام فقد تتغير قيمه النفقة كل سن اما بزياده أو بالنقصان مثال الرواتب والاجور المدفوعة لموظفي الدولة نفقات التعليم الصحة .
- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا يتكرر إنفاقها كل سنة بانتظام في موازنة الدولة كون هذه النفقات تنفق في أوقات متباعدة وبصورة غير منتظمة، وأمثلة على ذلك: النفقات الحربية والنفقات اللازمة لمواجهة الطوارئ.

ب/ تقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها: وتنقسم إلى:

- **النفقات العامة الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات ضرورية لتسيير المصالح العامة وتؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي.
- **النفقات العامة التحويلية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات ودون أن تؤدي هذه النفقات العامة إلى زيادة الدخل القومي[5].

---

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 5.

[2] علي خليل وسليمان اللّوزي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص ص 33-34.

4 جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص 46.

[5] المرجع نفسه، ص47.

ج/ النفقات العامة من حيث الأغراض: وتنقسم إلى:[1]

- **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة.
- **النفقات الاجتماعية:** تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد.
- **النفقات الاقتصادية:** تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف إضافة إلى كافة الاعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة.
- **النفقات العسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ودعم وتجهيزات القوات المسلحة.
- **النفقات المالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق المالية[2].

د/ تقسيم النفقات في المشروع الجزائري: وتنقسم إلى:[3]

- **نفقات التسيير:** يقصد بها النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب، وتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة.
- **نفقات الاستثمار:** يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الانمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات، ويوجه عندها الزبائن والموردون المداخيل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تحديد مخزوناتهم.

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، دار منشورات الحلبي، بيروت، 2009، ص 36.

[2] أحمد زهير شامية، وخالد الخطيب، المالية العامة، الطبيعة الأولى، دار زهران، عمان، 2013، ص 67.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص66-68.

الشكل رقم 01: مخطط يوضح تقسيم النفقات العامة

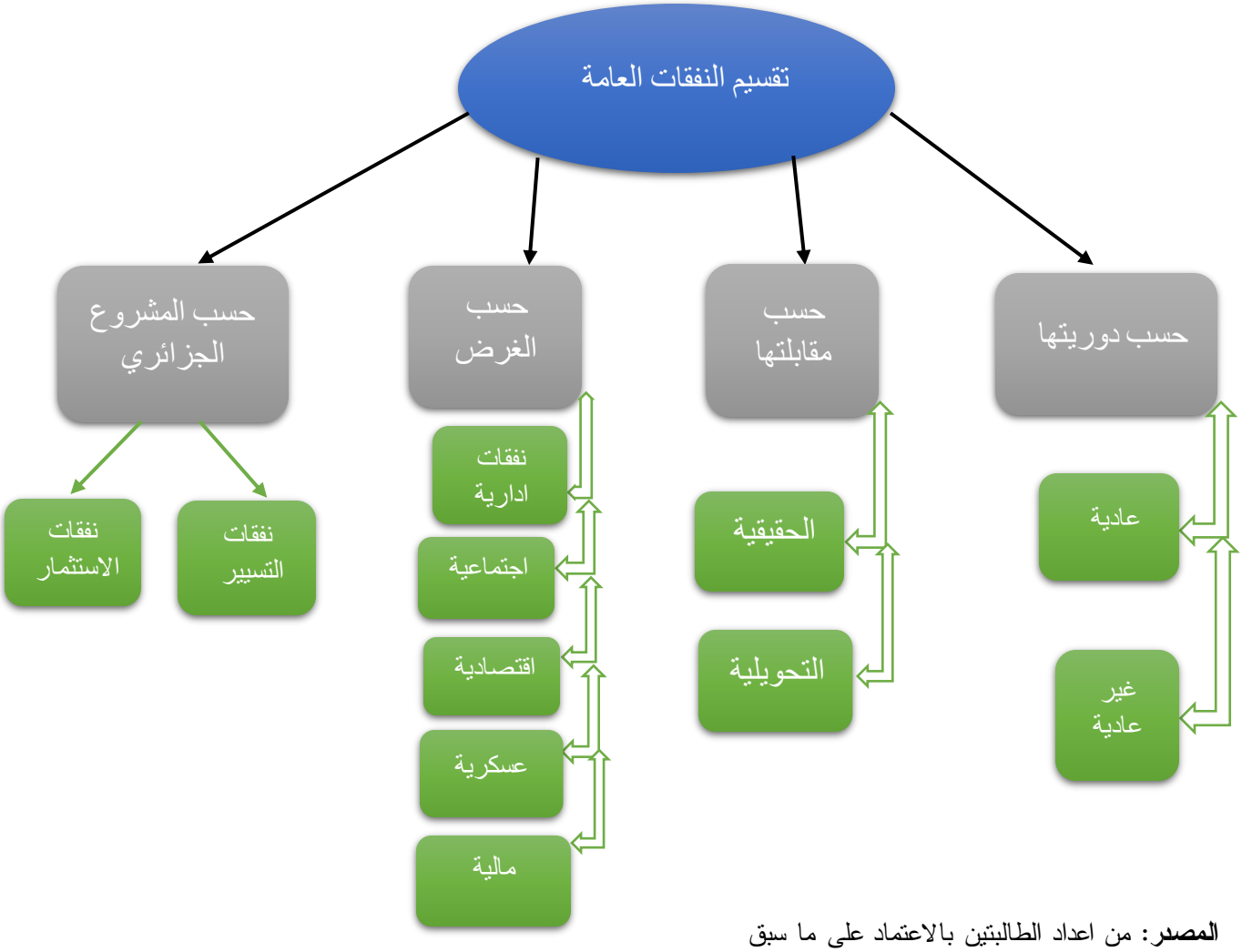

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

ثالثا: تزايد حجم النفقات العامة:

لقد اهتم الفقهاء بالبحث في هذه الظاهرة وفي الأسباب التي أدت إلى هذا التزايد في حجم النفقات العامة، وعما إذا كانت هذه الزيادة حقيقية أم أنها زيادة ظاهرية.

فنذكر رأي الفقيه الألماني فاغنر

– **رأي فاغنر في زيادة النفقات العامة:** إن أول من لفت النظر إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة كان الفقيه الألماني أدولف فاغنر Adolf wagner حيث قام في نهاية القرن التاسع عشر بدراسة ظواهر تزايد النفقات العامة على المدى الطويل في ألمانيا وبعض الدول الأوروبية واليابان، وأرجع أسباب زيادة النفقات العامة إلى أن المجتمع يتجه نحو التصنيع، وبالتالي فإن السوق المتعاملين الاقتصاديين يحتاجون إلى قانون منظم كما يحتاج إلى تدخل الدولة في المحفظة على نمو الاقتصاد، ولاحظ أن هناك تزايد في النفقات العمومية بنسب تفوق نسب تزايد الدخل الوطني وانتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدولة، ويرى أن القوة السياسية والاقتصادية لكل دولة هي محرك الزيادة في النفقات العامة فهو يرى أن الحكومة والأفراد يشكلون عضوا واحد هو إشباع حاجتهم بأكبر قدر[1].

ومن الأسباب الظاهرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة نذكر منها ما يلي:[2]

- **انخفاض قيمة النقد:** أصبح الانخفاض في قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، ولم تلفت منه دولة من الدول، مما دفع بعض الاقتصادين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول والتضخم هو زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ويترتب على ظاهرة التضخم انخفاض قيمة النقد أي تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على كمية من السلع والخدمات أكبر مما كانت تدفعه للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات حيث أن هناك علاقة طردية بين الاسعار والنفقات العامة، حيث يتطلب ارتفاع الأسعار المزيد من النفقات العامة للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات يعني ذلك ان انخفاض قيمة النقد، يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.
- **التغير في القواعد المالية الحسابات الحكومية:** يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى احداث زيادة في حجم النفقات العامة هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية، كما في حالة الانتقال من طريقة الميزانية الصيفية إلى طريقة الميزانية الاجمالية، وتعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية ونهاية السنة المالية.

[1] برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015، ص 49.
[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-80.

- **اتساع إقليم الدولة:** يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها، إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الاقاليم الجديدة وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها.

الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة عامة في المجتمع الدولي وترجع هذه الأسباب إلى:[1]

- **الأسباب الاقتصادية:** بعد أشد أزمة عرفها العالم 1929 تبين للدول الرأسمالية ضرورة تخليها عن الحياد والتدخل في الميدان الاقتصادي خاصة وأن نجاح الثورة البولشوفية 1917 قد ظهر في الأفق، إذ حققت الدولة الشيوعية نموا معتبراً أما بالنسبة للدول النامية فكان لزاما عليها أن نقود عملية التنمية الشاملة في شتى المجالات لأن القطاع الخاص لم يكن بإمكانه المساهمة الفعلية في النمو الاقتصادي.
- **الأسباب الاجتماعية:** كان توزيع الدخل القومي زمن حساد الدولة يخضع للقوانين الاقتصادية الطبيعية وما نرتب عن داك من حرمان الطبقة الشغيلة، لكن بعد الهزة التي عرفتها الرأسمالية المتطرفة وبفضل أفكار التضامن الاجتماعي أصبحت الدولة تتدخل في توزيع الدخل القومي عن طريق الميزانية بما يضمن انصاف العمال محدودي الدخل وهو ما يعرف بالنفقات التحويلية، فالدول تتفق في مجالات الصحة والتربية وفي إطار الضمان الاجتماعي والاعانات الاجتماعية.
- **الأسباب السياسية:** مع زيادة نمو العلاقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الديبلوماسي بين الدول وزيادة حدة النزاعات والحروب ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء كان من الطبيعي أن يزداد حجم النفقات العامة.
- **الأسباب الإدارية والمالية:** حدثت زيادة في نفقات الدولة الجارية والرأسمالية الموجهة إلى التنظيم الادارية للدولة وكان ذلك من الطبيعي نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجتها إلى وجود جهاز إداري قوي[2].

[1] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 51-53.
[2] أسامة خيري، الإدارة العامة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، 2012، ص 210.

I.2.3. الايرادات العامة

تعتبر الايرادات العامة عنصرا هاما من عناصر الميزانية العامة فهي توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة.

أولا: تعريف الايرادات العامة

عرف النظام المالي الاردني رقم 3 لسنة 1994 في المادة 2 الايرادات العامة: بانها جميع الضرائب والرسوم والعوائد والارباح والفوائض والمساعدات واي اموال اخرى ترد لأي دائرة[1].

– وتعرف أيضا بأنها: تمثل الزيادة في الاصول (التدفق النقدي الداخلي) أو الزيادة في الأرصدة القابلة للتحصيل والناتجة عن عمليات المشروع التي تحدد وتقاس وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة[2].

وقد تطور دور الدولة واتسع نطاق تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ادى إلى اتساع الايرادات العامة بتطور حجمها وتنوعها نتيجة لتعدد الاغراض التي تقتضيها من اجل انفاقها لتحقيق هذه الاغراض، والتي ارتبطت بالتوسع في النفقات العامة نتيجة لاتساع وزيادة دور الدولة في المجالات كافة، وبذلك فان الايرادات العامة في ظل الدور المعاصر للدولة ونشاطها المالي لم تعد تقتصر على الضرائب وايرادات املاكها العامة في الدور التقليدي للدولة وماليتها العامة، وانما اتسع بحيث ذات الاعتماد على الايرادات العامة الاخرى وبالذات ما يتصل منها من ايرادات نشاطاتها الاقتصادية والتي تحقق لها عن طريق ارباح مشروعاتها العامة[3].

ثانيا: مصادر الايرادات العامة: ومن أهم المصادر الإرادية المعتمدة في الدول ما يلي:

أ. **ايرادات جبائية:** تعتمد الدولة لتمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية هما: جباية عادية وجباية بترولية.

- **الجباية العادية:** تعرف على أنها تلك الايرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا لصورة دورية كالضرائب والرسوم.

[1] اسماعيل خليل اسماعيل، نائل حسن العدس، المحاسبة الحكومية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص299.

[2] رانيا محمود عمارة، المالية العامة–الايرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص30.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص163–164.

- **الجباية البترولية:** الضرائب البترولية تدفع على أساس انها مقابل ترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الاراضي التي هي ملك للدولة[1].

ب. ايرادات غير جبائية: تتكون من تلك الايرادات المحصلة من املاك الدولة والهبات والأملاك التي تؤول الوصاية عليها بالإضافة إلى توزيعات أرباح الشركات العمومية وكذلك توزيعات الشركات التي تمتلك فيها الدولة حصصا ومساهمات وتنقسم الايرادات الجبائية إلي قسمين:

- **ايرادات عادية:** تندرج فيها ايرادات الدومين واملاك الدولة والهبات والوصايا .
- **ايرادات استثنائية:** وتندرج فيها توزيعات المؤسسات والشركات المملوكة للدولة ومساهمتها في شركات اخرى ولعل اهم هذه المؤسسات والتي تخصص لها الدولة حسابات خاصة في هيكل ايرادات هي: بنك الجزائر وسوناطراك[2].

ج. **أملاك الدولة:**

معنى الدومين هو ممتلكات الدولة ومنها ما يخضع لأحكام القانون العام كالبحيرات والشوارع والميادين ومنها ما يخضع لأحكام القانون الخاص شأنه شأن الممتلكات الخاصة كالأراضي التي تتولى الحكومة بيعها أو تأخيرها وكان الدومين المصدر الاساسي في ايرادات الدولة[3].

ويمكن تقسيم دومين الدولة اتباعا لنوع ملكيتها لأموال المكونة له إلى نوعين[4]:

النوع الأول :الدومين العام: يقصد بالدمين العام الاموال التي تملكها الدولة أو الاشخاص العامة الاخرى والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل الجسور والموانئ .

النوع الثاني : الدومين الخاص: ويقصد بالدومين الخاص للدولة الاموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص ويدور الدومين الخاص عكس الدومين العام ايرادا ولذلك فإنه يشكل مصدر للإيرادات العامة.

والدومين الخاص ينقسم إلى 3 أنواع تبعا لنوع الاموال التي يتكون منها الدومين:

- **الدومين المالي:** يقصد بالدمين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية أي من الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات وتدر هذه الأوراق المالية أرباحا وفوائد تدخل ضمن دخل أملاك الدولة ويعتبر

[1] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام للجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، رسالة ماجستير تخصص إدارة اعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 14.

[2] رملي حمزة، بن جدو سامي، أثر الايرادات الاستثنائية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2018 اختبار للعلاقة في اطار التكامل المشترك ونماذج Ardl، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، جوان 2021، ص74.

[3] حياة بن اسماعيل، تطوير ايرادات الميزانية العامة، دار اتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 20.

[4] نفس المرجع السابق، ص 21-23.

هذا النوع أحدث أنواع الدومين الخاص. وعن طريق الدومين المالي يمكن للدولة التغلغل في توجيه بعض النواحي النشاط الاقتصاديين طرق القطاع الخاص بتدخلها في الادارة وتوجيه المشروع وحمايته عن طريق أحقيتها في استعمال حقوقها.

- **الدومين العقاري:** تنقسم ملكية الدولة العقارية إلى كلية الأرض وعقارات مبنيه ففيما يتعلق بالأراضي فإنه بالإضافة إلى ما تملكه من أرض زراعية وجرد وطرح الأنهار تمتلك الصحراء الأراضي البور والبرك والغابات وملكية الدولة للعقارات المبنية تأتي عن طريق ما آل للدولة من الملكيات الخاصة نتيجة استئصال الاقطاع ومصادر أملاك الدولة، وما تدره هذه الممتلكات يعتبر ايرادا عاما للدولة وفيما يتعلق بالغابات فملكيتها ملكية عامة حتى في الدول الرأسمالية.
- **الدومين التجاري الصناعي:** وهو ما تملكه الدولة من منشآت تجارية وصناعية ملكية عامة مطلقة آلت إليها عن طريق التأميم والتوسع في قاعدة القطاع العام أو عن طريق مشاركة الأفراد في استغلال تجاري أو صناعي، ويعتبر ما تدره هذه المشروعات من ايرادات الدومين التجاري والصناعي.

د. الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها: مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العامة[1].

من التعريف السابق يتضح أن للضريبة أربعة أركان متلازمة وهي[2]:

– **الركن الأول: الزامية الضريبة:** الضريبة إقتطاع إجباري أي ليس للفرد المكلف خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة فهي ليست منحة أو هبة مساعدة اختيارية للدولة وعندما يمتنع المكلف عن تأدية الضريبة أو التهرب من الدفع فانه يقع تحت طائلة العقاب وللدولة في سبيل تحصيل الضريبة المستحقة بسبب ذلك الحق في الحجر على اموال المكلف واستخدام طرق التنفيذ الجبرية لما لدين الضريبة من امتياز على اموال المكلف جميعها.

– **الركن الثاني: مبدأ المنفعة أو المقدرة:** الأساس الذي فرضت بموجبه الضريبة بمعنى هل تأخذ الدولة عند فرض الضريبة اعتبارا لمبدأ المنفعة التي تعود على المكلف؟ أم قدرة المكلف على الدفع؟ أم وفقا لأسس واعتبارات أخرى؟ فقد رأى بعضهم اتخاذ المنفعة التي تعود على المكلف من قيام الدولة بمهامها اساسا لفرض الضريبة وبعضهم استند على قدرة المكلف على الدفع معيارا لفرض الضريبة ولكن الدولة

[1] علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 176.

[2] عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، الضرائب ومحاسبتها ، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، ص ص 13–15.

استمرت تفرض الضرائب وتحدد وعائها وسعرها وكيفية مواعيد تحصيلها دون ان تلتزم بصورة قاطعة بأي من المعيارين السابقين.

– **الركن الثالث: الضريبة فريضة بلا مقابل مباشر:** قد رأى البعض أن الضريبة عقد توريد خدمات تم بموجبه الانفاق وتقوم الدولة بتقديم خدمات الدفاع والامن والمرافق العامة الغ.. إلى أفراد المجتمع مقابل أن يرد ثمن هذه الخدمات في صورة ضرائب وقد وردت هذه النظرة في دساتير العديد من الدولة واقتضى تعريف طبقا لهذه النظرة: على أنها مقابل المنافع التي تعود على الفرد من حماية حياته واموالة وحريته، كما أن اعتبار الضريبة مقابل المنافع يوجب قياس تلك المنافع التي تعود على كل شخص نظير قيام الدولة بخدماتها التي تتميز بعدم قابليتها للاستيعاب.

– **الركن الرابع: هدف الضريبة المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع:** كان الهدف من الضريبة في بادئ الأمر هو توفير الأموال الضرورية لتغطية نفقات الدولة العامة وتحقيقا لهذا الهدف لابد من توفر شرطين، الأول: وفرة الحصيلة، الثاني: حياد الضريبة إما وفرة الحصيلة فتعني غزارة ووفرة التحصيل حتى تفي باحتياجاتها الانفاق العام ولذلك فإن اختيار أوعية الضريبة التي تتميز باتساع نطاقها وشمولها مثل: الضريبة على السلع شائعة الاستعمال والضرائب على الدخل[1].

هـ. الرسوم:

الرسم هو عبارة عن مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من المكلف مقابل تقديم خدمة معينة له بهدف تغطية نفقات الدولة مثل الرسوم المهن ورسوم الفضاء رسوم ترخيص المركبات. ومعنى ذلك أن الرسم يعتمد على عنصرين أساسيين هما[2]:

– **عنصر الجبر:** أن الشخص لا يدفع الرسم إلا بمناسبة حصوله على خدمة معينة من الدولة أو القاعدة أن الشخص له الحرية في أن يطلب الخدمة أولا فإن طلبها فهو مجبر على دفع الرسم.

– **عنصر النفع الخاص:** يرتبط الرسم بخدمة خاصة أو نفع خاص يعود على دافعه ومثاله: تلقي العلم.

و. القروض العامة:

القروض العامة هي استدانة أحد أشخاص القانون العام سواء كان هذا الشخص الدولة أو ولاية أو بلدية أموالا من الغير سواء كان هذا الغير مواطنين أو مؤسسات مالية، مع التعهد برد هذه الأموال علاوة على فائدة محددة (اسمية) تعتبر بمثابة مكافأة على اقراض الدولة، وجدير بالذكر بأن سعر الفائدة

[1] عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، مرجع سابق، ص 15.

[2] عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص6.

على القروض يجب أن يتعادل مع أسعار الفائدة السائدة في السوق علما بأن طلب القروض العامة يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة في السوق[1].

ي. الغرامات والاتاوة:

من بين الايرادات العامة نجد أيضا الغرامات والاتاوة ويمكن تعريفها:[2]

الغرامات: هي عبارة عن مبلغ من المال تتقاضاه الدولة جبرا من المكلف نتيجة ارتكابه مخالفة قانونية أو قيامه بعمل مخالفة للتعليمات الصادرة من الدولة أو التموين.

الاتاوة: وهي عبارة عن مبلغ تتقاضاه الدولة من مالكي العقارات نتيجة استفادتهم من عمل قامت به الدولة وأدى إلى تحسينها وإضافة إلى هذا العقار مثل: شق طرق جديدة أو عمل أرصفة.

I.4. عجز الميزانية العامة وطرق تمويلها :

يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة سمة تعرفها اغلب الدول سواءا كانت متقدمة او نامية،ولهذا العجز الأسباب الرئيسية التي تؤذي للوقوع فيه ، حيث سوف نتطرق الى مفهوم عجز الميزانية العامة ثم بعد ذلك نتطرق ل اهم أسبابه وطرق تمويلها .

I.4.1 مفهوم عجز الميزانية :

لقد عرفه ماريو بليجير بأنه: الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية ويمكن القول بأن عجز الميزانية هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية[3].

I.4.2. أسباب عجز الميزانية العامة:

هناك العديد من الأسباب تؤدي إلى الوقوع في عجز الميزانية العامة ولعل أبرزها سببين رئيسيين هما:[4]

[1] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء، الاسكندرية، 2012، ص 192.

[2] عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة الزائر–تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2013–2014، ص114 .

[4] لحسن دردوري، عجز الميزانية العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013، ص ص 105–106.

السبب الأول: زيادة النفقات العامة

– زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة وهذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي

– زيادة الدعم السلعي والانتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك –رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، ينتج عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الميزانية العامة –نمو النفقات بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي النمو النفقات وبالتالي زيادة العجز.

السبب الثاني: تراجع الإيرادات العامة

–انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية–زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف كفاءة الإدارة الضريبية.

– عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في اضعاف موارد الدولة السيادية فبقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي إلى عدم استجابتها إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي.

– زيادة أهمية الضرائب على قداة التجار والخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة ولكن مع عدم استقرار الأسعار وذلك ما يؤدي إلى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات وبالتالي التأثير على الميزانية العامة.

I.4 .3 طرق تمويل عجز الميزانية العامة في الدول المعاصرة:

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الميزانية وكيفية مواجهتها لإيجاد الطرق المثلى والتعامل معه وسنحاول ان نستعرض في هذا الجانب بعد الطرق الحديثة والمعاصرة لتمويل هذا العجز:[1]

– **برامج الاصلاح والتنمية الذاتية:** تنتهج الكثير من دول العالم برامج الاصلاح الذاتي التي تعتمد على اجراءات وطرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي وتهدف إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة الايرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي البقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم.

ولعلاج الجزء المتعلق بالميزانية العامة من النظام المالي تلجا الدولة إلى اتباع وأخذ السياسات التمويلية التالية:

[1] توبين علي، عجز الميزانية وأثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 2، 2015، ص174.

– **التمويل الداخلي لتغطية العجز في الميزانية:** تلجأ الدول النامية للاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة غير أن هذه السياسة قد يترتب عليها بعض الآثار السلبية لزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

– **ترشيد النفقات العامة:** هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بالضرورة الحد من الاسراف في كافة المجالات والاخذ بمبدأ الانفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

– **سياسة التمويل الخارجي لتغطية العجز** :يهدف هذا الاجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز احتياطات العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض أو المحافظة على أسعار الصرف للعملة المحلية في حدود المعقول.

وهناك مصادر أخرى لتمويل عجز الميزانية نذكر منها:[1]

أ. مصادر التمويل الخارجي: يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة أو تفضيلية أو اقتراض تجاري، حيث يمكن أن تأخذ هذه المنح شكلا نقديا أو شكل مساعدات سلعية تباع هذه السلع محليا وتستخدم المبالغ المحصل عليها لتمويل العجز.

ب. مصادر التمويل المحلي: يمكن للدولة تمويل عجز الميزانية عن طريق مصادر التمويل المحلي سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية وعموما يمكن التفرقة بين ثلاث أنواع من الاقتراض:

- **الاقتراض من المصرف المركزي:** ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي لان البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات.
- **الاقتراض من البنوك المركزية:** تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية.
- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:** يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص أي تحويل الاموال من الافراد إلى الدولة لتغطية العجز.

[1] كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية من 2000 إلى 2017، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جوان 2017، ص ص504-505.

I.5. الميزانية العامة في الجزائر :

تعتبر الميزانية العامة بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة ،حيث يعكس هذا البرنامج سياساتها في كافة المجالات .

I.5.1.تعريف الميزانية في الجزائر :

حسب القانون 84/ 17: لقد عرف المشروع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1].

I.5.2 أنواع الموازنات العامة:

لقد تطورت الميزانية العامة عبر الزمن من ميزانية الرقابة إلى موازنة الإدارة ثم موازنة التخطيط والبرمجة وهناك عدة أنواع من الموازنات العامة هي[2]:

1. موازنة الرقابة (موازنة البنود): تسمى كذلك بالميزانية النقدية وهي أول أنواع الموازنات استعمالا، وهي المرحلة الأولى من المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الميزانية وكان الغرض الرئيسي لها هو فرض رقابه مركزيه على الانفاق العام، ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية.

2. موازنة البرامج والأداء: في هذه المرحلة تحول الاهتمام من فرض الرقابة إلى خدمة الإدارة الحكومية وسميت أيضا موازنة الإدارة، والهدف الرئيسي من ظهور الميزانية العامة في شكل برامج رئيسية وأعمال هو تطوير الإدارة الحكومية نفسها ورفع كفاءتها في تأدية الأعمال بما فيها أعمال البرمجة.

3. موازنة التخطيط والبرمجة: وفي هذه المرحلة تحول الاهتمام إلى محاولة ربط السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بخطة اقتصادية محددة عن طريق مجموعه من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة، ولكي تخدم الميزانية العامة هذه الأهداف تم إعادة تبويب كل من الايرادات العامة والنفقات العامة، وتعرف هذه الميزانية بأنها التي تهتم أساسا بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84 _17 المؤرخ في 8 شوال 1404هـ الموافق لـ 7يوليو 1984المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد28، المؤرخ 10 يوليو 1984، المادة رقم 6، ص 104.

[2] توبين علي، مرجع سابق، ص ص 170-171.

4. نظام الميزانية الصفرية: هذا النظام لا يؤخذ في الاعتبار البيانات التاريخية ويبدأ من الصفر، وهنا يتم إعداد الميزانية على أساس درجة جميع البرامج والمشاريع سواء كانت حالية أو سابقة، ويفرض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية.

I.3.5 دورة الميزانية العامة في الجزائر

الميزانية العامة عملية سنوية متكاملة المراحل، تبدا بمرحلة الاعداد والتحضير مرورا بمرحلتي الاعتماد والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المراجعة والرقابة، بحيث تتكامل الميزانية العامة في عملياتها السنوية الاخرى في اطار حركة النشاط الاقتصادي العام، تتميز كل مرحلة من هذه المراحل بإجراءات وتدابير خاصة بكل مرحلة.

1. **مرحلة الإعداد والتحضير:** ان معظم الدول في الوقت الحاضر تحصر مسؤولية اعداد الميزانية العامة بالسلطة التنفيذية، وأن تكتفي السلطة التشريعية بالمناقشة والمراقبة في أكثر الأحيان، أصبحت الصلاحيات بصدد الميزانية الموزعة بصورة واضحة، فالحكومة تعد الميزانية، والبرلمان يقرها، والحكومة تنفذ الميزانية[1].

2. **مرحلة اعتماد الميزانية (المصادقة عليها):** يحرص البرلمان بصفته ممثلا للشعب بكل ما يملك من سلطات وصلاحيات دستورية وقانونية واليات رقابية على ضمان حسن اضطلاع الحكومة ومرافقها ومؤسساتها في تطبيق قانون المالية بصورة عامة، مما يعني انه بمجرد التصويت على قانون المالية من طرف البرلمان يصبح لزاما على الحكومة التقيد بالإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا[2].

3. **مرحلة تنفيذ الميزانية العامة:** الميزانية العامة هي وسيلة الحكومة لتحقيق برنامج العمل الذي تولت اعداده فتلتزم فور صدور قانون المالية باتخاذ الاجراءات المناسبة لتسهيل تطبيق قواعده وتمكين المصالح المختصة من استعمال الاعتمادات المالية من خلال اصدار المراسيم المتعلقة بتوزيع الاعتمادات المالية لمختلف الدوائر الوزارية، وتعتبر عملية تنفيذ قانون المالية من بين العمليات العامة التي تتم من قبل فئة معينة من الموظفين تطبيقا لمبدأ الفصل بين وظيفة الأمر بالصرف والمحاسب العمومي[3].

---

[1] قرود علي وكزيز نسرين، آليات تمويل عجز الميزانية في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل الغير تقليدي، حالة الجزائر، 2007-2017، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص 196.

[2] زغودي عمر، حدود تدخل المؤسسات الدستورية في مراحل الميزانية العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 1133.

[3] نفس المرجع السابق، ص 1134.

4. مرحلة الرقابة على الميزانية العامة: بالرجوع لغالبية الفقه المالي فان دورة الميزانية العامة تنتهي بالرقابة البعدية التي تمارسها السلطة التشريعية، كونها ممثله الشعب وكذا السلطة التي تولت المصادقة على مشروع قانون المالية[1].

I.4.5 قوانين المالية في الجزائر:

ان قانون تسوية الميزانية هو اخر عمل يقوم به البرلمان فيما يتعلق بالميزانية خلال سنة مالية معينة ،فهو القانون الذي يقفل السنة المالية .

أولا: تعريف قانون المالية:

من خلال القانون 84 17/في المادة 6 والذي ينص على "أن الايرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية في شكل الميزانية العامة للدولة[2].

ومنه يمكن القول بأن قانون المالية: هو الإطار القانوني الدي تصدر فيه الميزانية العامة للدولة [3].

ثانيا: أنواع قوانين المالية:

يمكن تقسيم قوانين المالية في الجزائر إلى نوعين:[4]

1. قانون المالية العادي: يعتبر ترجمة للسياسة المالية للدولة خلال السنة الكاملة فهو يتضمن الاعتمادات السنوية للدولة والميزانية الملحقة والحسابات المالية للدولة خلال سنة كاملة ويعتبر قانون مالية السنوي أكثر أنواع قوانين المالية أهمية لكون الأنواع الأخرى تعتمد عليه في وجودها بحيث تعتبر موضوعا لها.

2. قانون المالية التكميلي: يأتي قانون المالية للسنة أو تعديله وذلك خلال السنة الجارية عند حدوث عدم التوازن الكبير بين النفقات والايرادات وذلك بان يقل حجم الايرادات الفعلية عن تلك المتوقعة بسبب الهزات التي يتعرض لها الاقتصاد أو التقلبات المالية ولهذا يكون هدف قوانين المالية التكميلية هو اتمام حجم الايرادات عن تلك المتوقعة وقد وقع الأمر عدة مرات في الجزائر نتيجة للهزات التي عرفتها الاسواق البترولية التي انعكست سلبا على ايرادات الخزينة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 1135.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84_17، مرجع سبق ذكره، ص 1040 .

[3] دردوري لحسن ولقليطي الأخضر، الميزانية العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد السابع، سبتمبر 2017، ص266.

[4] عبد الصمد وكمال سي محمد، التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 24، العدد الأول، سنة 2021، ص 332.

ثالثا: مضامين قانون تسوية الميزانية العامة:

يتمتع البرلمان زيادة عن سلطته في وضع وسن القوانين باختصاص لا يقل أهمية ألا وهو مراقبة الحكومة، من حيث مدى التزامها بتطبيق برنامج الحكومة الذي قد وافق عليه من قبل، فانطلاقا من السلطة التي يمتلكها البرلمان ازاء الحكومة في المجال المالي، على اعتبار أنها المكلفة قانونا بمنحها الترخيص لتنفيذ الميزانية العامة، واستكمالا لهذه السلطة يستوجب على البرلمان فحص ورقابة صح ودقة عمليات التنفيذ التي يباشرها بعد اقفال السنة المالية المتعلقة بسنة مدنية واحدة بعد التنفيذ الفعلي والنهائي لكل عمليات المالية ويقدم القانون المتضمن تسوية الميزانية حساب السنة المالية الذي يتضمن[1]:

- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الصافي بين ايرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.
- الأرباح والخسائر المسجلة في تنفيذ عمليات الحسابات الخاصة للخزينة.
- الأرباح والخسائر التي قد تترتب على تسيير عمليات الخزينة.
- يرفع لكل حساب خاص معني مبلغ المكشوف المرخص إلى مستوى المكشوف المعاين.
- يضبط أرصدة الحسابات الخاصة غير المنقولة السنة المالية الموالية.
- يصفي الارباح والخسائر الحاصلة في كل حساب خاص.
- ويمكن أن يشمل القانون المتضمن تسويه الميزانية كذلك أحكاما تتعلق بإعلام وركابه البرلمان لتسيير ماليه الدولة وكذا بمحاسبة الدولة ونظام المسؤولية لأعوان المصالح العمومية.
- يغطي لكل برنامج معني الاعتمادات المالية الضرورية لتسوية التجاوزات المعاينة ناتجه عن حالة القوة القاهرة الكبيرة قانونا.
- يصادق على التعديلات التي تم إدخالها بموجب مرسوم وتسبيق على الاعتمادات المالية المفتوحة المتعلقة بالسنة المعينة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 18_15 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، المادة 86، العدد 53، السنة 2018، ص ص 19-20.

I.6. الدراسات السابقة

من خلال موضوع الميزانية العامة واليات التعامل مع عجز الميزانية بأنه لا يوجد دراسات دون دراسات سابقة فعليه نتطرق لبعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع المدروس.

I.6.1عرض الدراسات السابقة:

أولا: دراسة لحسن دردوري: "سياسة الميزانية في علاج الميزانية العامة للدولة" دراسة مقارنة (الجزائر– تونس) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013_2014.

تناولت هذه الدراسة إشكالية تتمثل في: كيف ساهمت سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر وتونس خلال الفترة 1990 إلى 2012؟ ومن أجل دراسة الاشكالية والاجابة عليها استعملنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن في دراستنا.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الاسس النظرية لسياسة الميزانية وادراك مفهوم عجز الميزانية العامة وموقعه من المدارس الاقتصادية، وابراز اهمية ومكانة اجراءات سياسة الميزانية في الوصول لتحقيق توازن الميزانية والكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الميزانية العامة في الجزائر وتونس وابراز اهمية تنويع الايرادات العامة للدولة بالنسبة لرصيد الميزانية العامة.

ومن النتائج المتحصل عليها في الدراسة نذكر ما يلي:

–تعتبر عشرية الثمانينات نقطة تغير سياسة الميزانية في الجزائر وتونس بعد انفجار أزمة المديونية وتفاقم عجز الميزانية العامة للدولة بحيث شهدت فترة الاصلاحات الاقتصادية تغيرت في سياسة الميزانية من خلال اتباع الجزائر وتونس لبرامج الاصلاحات الاقتصادية بدعم من المؤسسات المالية الدولية.

– تختلف نسبة العجز بين الجزائر وتونس وذلك بسبب اختلاف طبيعة وهيكل الايرادات من جهة والسياسات الانفاقية من جهة أخرى في كل دولة.

– رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الايرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على الايرادات من الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الانتاجية الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة ويظهر لنا ذلك من خلال العجز في الميزانية العامة منذ سنة 2009 بسبب تدبدب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثانيا: دراسة أحمد بن البار وآخرون: "تحليل تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر" خلال الفترة (2000 إلى 2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية العدد 8، السنة الثامنة، 2017 .

حيث تناولت هذه الدراسة اشكالية تتمثل في: ما هو هيكل وبنية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016؟ وللإجابة على هذه الاشكالية اعتمدنا المنهج التحليلي لدراستنا.

وهدفت هذه الدراسة إلى ابراز تحليل بنية الميزانية العامة في الجزائر والتطرق إلى مفاهيم الميزانية العامة والعجز الموازي والتعرف على بنية الميزانية العامة في الجزائر خلال فتره الدراسة.

ومن نتائج الدراسة المتوصل إليها نذكر منها:

– الميزانية العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وارداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة.

– تعتبر عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل: ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نسبة النمو والاقتصادي.

– تزايد قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2009 إلى 2016 يرجع إلى زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة.

ثالثا: دراسة عباد زينة: "عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها دراسة تطبيقية لحالة الجزائر" خلال 2000 إلى 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مالية المؤسسة، سنة 2019_2020.

تناولت هذه الدراسة اشكالية تتمثل في: ما هي سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة؟ ومن أجل دراسة الاشكالية والاجابة عليها استعملنا المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي لدراستنا.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب عجز الميزانية العامة للدولة ودراسة امكانية احلال الجباية العادية محل جباية البترولية كحل لعلاج ميزانية الدولة ومحاولة ايجاد آليات جديدة لعلاج العجز في الميزانية العامة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن طرحها في النقاط التالية:

– زيادة حالات التهرب والغش الضريبي تعتبر من أهم الأسباب التي ساهمت في انخفاض الايرادات الضريبية، وبالتالي زيادة تفاقم العجز في الميزانية العامة في الجزائر.

– تفتكر الجزائر إلى تبني استراتيجية واضحة في تسيير الانفاق العام بالشكل الذي يضمن لها ترشيد نفقاتها المتزايدة والتي فاقت نسبة الايرادات العامة، الأمر الذي أصبح يهدد ميزانيتها العامة.

رابعا: دراسة عصماني مختار: "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر" من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة ماجستير، علوم تسيير تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف السنة الجامعية 2013_2014.

تناولت هذه الدراسة اشكالية تتمثل في: ما هو دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تمويلها لبرامج التنمية الاقتصادية؟ لمعالجة هذه الاشكالية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد الجزائري، والتعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي المستدام من خلال تطبيقها لبرامج التنمية الاقتصادية، والوقوف على أداء القطاعات النفطية ومدى قدرتها على تحريك عجلة النمو الاقتصادي المستدام خاصة القطاع الزراعي والصناعي،

ومن أهم النتائج التي توصل اليها نذكر ما يلي:

- ان الاستناد على مبادئ حكم راشد في تسيير الجباية البترولية يضمن كفاءتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال تحسين الشفافية والمساءلة.

- ان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي بالنظر لقدرتها على تحمل الأعباء الناتجة عنها من جهة ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن تحمل هذه الأعباء من جهة أخرى.

- تعد برامج التنمية الاقتصادية الأداة التي تستطيع من خلالها الدول النامية تجسيد مختلف سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، كما تتنوع هذه البرامج بتنوع أهدافها وآليات تنفيذها.

خامسا: دراسة Said Fateh And Orther 2017 بعنوان :

Algeria's budget deficit and the problem of deficit financing (Analytical study for the period 2000/2017). Economic Researcher Magazine, Magazine 07, Issue 12 December 2019, pp. 360_380.

حيث تناولت هذه الدراسة اشكالية تتمثل في "ماهي اسباب وطبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر ؟،وهدفت الدراسة الى الوقوف على واقع وتطور طبيعة الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية ومناقشة الاجراءات المتخدة للتعامل مع الاشكالية عجز الميزانية وتمويله ومختلف الآثار المترتبة عن ذلك .

ومن النتائج الدراسة المتوصل اليها

–اتضح ان طبيعة العجز في الميزانية دو طبيعة هيكلية وليس له علاقة بالدور الاقتصادي.

– سياسات التوسع في الانفاق العام التي تم الخوض فيها مند مطلع القرن الحالي لم تعطي النتائج المرجوة لا على مستوى التنويع الهيكلي في الناتج والصادرات ،ولا على معدلات النمو.

– اتضح ان مخرجات العجز في الميزانية باتت تتضح من سنة الى اخرى ،وبصفة خاصة في شكل ضغوط تضخمية و ما لتلك الآثار على مستوى معيشة الافراد.

2.6.I التعليق على الدراسات السابقة:

بعد أن تم استعراض أهداف ونتائج الدراسة سنقوم بالتعليق عليها حسب ما فهمنا:

أولا: دراسة لحسن دردوري: فقد ركز في دراسته على دور سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة لدولة في كل من الجزائر وتونس فقد تطرق إلى دراسة الإطار النظري لسياسة الميزانية إلى مختلف أدوات سياسة الميزانية المتمثلة في الإيرادات العامة .النفقات العامة وأيضا الميزانية العامة وقد وكان في النفقات العامة على أهم أسباب تزايد النفقات العامة وعلى أهم مصادر الإيرادات العامة وعجز الميزانية العامة واللذي استفدنا منها في دراستنا. حيث تشابهنا في دراستنا حول أسباب تزايد النفقات العامة وقد اختلفنا في تقسيم النفقات العامة حيث أن هناك نفقات في المشروع الجزائري ذكرناها وهو لم يتناولها.

ثانيا: أما بالنسبة لدراسة أمحمد بن البار وأخرون: حول تحليل تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر فقد ركز على مبادئ الميزانية العامة وأفادتنا بالتعرف عليها ودوافع إنشاءها وتطرقت هذه الدراسة إلى مفاهيم الميزانية العامة والعجز الموازني وأوضحت مدى فعالية تمويل وعلاج هذا العجز.

ثالثا: أما بالنسبة لدراسة عباد زينة: حول عجز الميزانية العامة لدولة وسبل علاجها حيث ركزت في دراستها على سبل علاج عجز الميزانية ومحاولة إيجاد آليات جديدة لعلاجه حيث تطرقت في دراستها إلى أهم أسباب عجز الميزانية وطرق تمويل هذا العجز، حيث اختلفنا في أسباب عجز الميزانية العامة فنحن درسنا سببين مهمين أهمها زيادة النفقات العامة وتراجع إيرادات العامة أما عباد زينة قامت بدراستها دراسة عامة فقط.

رابعا: دراسة عصماني مختار: حول دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فقد تطرق إلى التعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي المستدام من خلال تطبيقها البرامج التنمية الاقتصادية وقد تعرفنا إلى ما هي الجباية البترولية وأهم أنواعها حيث استفدنا من هذه الدراسة الإطار النظري في الجباية البترولية والدور الدي تلعبه في تمويل الإيرادات العامة وهذا ما ساعدتنا في موضوعنا.

خامسا: دراسة صيد فاتح واخرون : حول عجز الميزانية العامة في الجزائر و إشكالية التمويل بالعجز ، حيث ركزت الدراسة على تطور واقع الميزانية العامة في الجزائر ،و تحديد طبيعة العجز فيها ودلك للفترة(2000-2021).

حيث تطرقا في دراستهم إلى عجز الميزانية و مصادر تمويل هدا العجز والتي تتمثل في المصادر الخارجية و المصادر المحلية و كما شخصا طبيعة و تطور الميزانية العامة في الجزائر من خلال تطور تطور الإيرادات و النفقات العامة و رصيد الميزانية.

خلاصة الفصل:

عرفت الميزانية العامة تطورا ملحوظا بين الفكر التقليدي والفكر المعاصر، إذ يتضح بأن الميزانية العامة هي بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر أن تجنيه من مال خلال فترة زمنية،

كما أن الميزانية تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة حيث أنه يرى فاغنر أن الزيادة في النفقات العامة سببها إلى أن المجتمع يتجه نحو التصنيع وبالتالي فإن السوق والمتعاملين الاقتصاديين يحتاجون إلى قانون منظم، كما يحتاج إلى تدخل الدولة في المحافظة على نمو الاقتصاد، وكما تسعى الدولة إلى تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال الاختلالات الناجمة عن عوامل تؤدي إلى العجز في الميزانية العامة فكان هناك اختلاف الرأي ووجهات النظر في أسباب العجز وكما دكرنا سابقا انها الزيادة في النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة، وطرق تمويله بسبب الظروف الاقتصادية للبلد ولعل احدى هذه الطرق لتمويل العجز ندحر أن ترشيد النفقات العامة ضرورية لحد من الاسراف في كافة المجلات والأخذ بمبدأ الإنفاق العام لأجل تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني.

تحليل بدائل تمويل عجز الميزانية في الجزائر للفترة (2000-2021)

تمهيد:

إن قانون ضبط الميزانية هو آخر عمل يقوم به البرلمان فيما يتعلق بالميزانية خلال سنة مالية معينة، فهو القانون الذي يقفل السنة المالية، ويتمتع بنوع من الخصوصية، لقد نصت المادة 05 من القانون رقم 84-17 على: "يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية ". ويقر قانون ضبط الميزانية حسب نتائج السنة التي تشمل على ما يلي:

- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين ايرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.
- النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.
- نتائج تسيير عمليات الخزينة.

يشكل قانون تسوية الميزانية نظريا أهم آلية يتوفر عليها البرلمان لمسائلة الحكومة في المادة المالية، فمن خلاله يمكن للبرلمان الوقوف على مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني المخول لها من أجل استخلاص المداخيل المستحقة لفائدة الدولة وصرف الاعتمادات المقررة للوفاء بالديون.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل أن نقوم بدراسة تحليلية الميزانية العامة للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2021 وكذلك القيام بدراسة تحليلية لأسعار الصرف في الجزائر خلال نفس الفترة

وقسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

1- منهجية الدراسة

2- تحليل النتائج

3- مناقشة الفرضيات

II-1 الاطار المنهجي للدراسة :

لقد تناولت الدراسات السابقة عجز الميزانية في الجزائر وطرق تمويلها وسوف نحاول في هذه الدراسة ابراز مدى فعالية بدائل التمويل لسد هذا العجز ومن هذه البدائل نذكر صندوق ضبط الايرادات التي تلجأ إليه الدولة الجزائرية في تقليص عجز الميزانية وبدائل أخرى تتمثل في التمويلات البنكية والتمويلات الغير بنكية التي ساهمت في تمويل هدا العجز.

II-1-1 التعريف بميدان الدراسة وعينة الدراسة:

إنطلاقا من فرضيات الدراسة الموضوعية ولإثبات صحتها سيتم البحث بشكل إحصائي على كيفية تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر من خلال آلية تمويل بنكي وتمويل الغير بنكي وصندوق ضبط الايرادات كحل من الحلول لمعالجة عجز الميزانية وفي دراستنا سنحاول تتبع تطور كل من العجز في الميزانية وطرق تمويل هدا العجز خلال الفترة من 2000-2021.

II-1-2 نموذج الدراسة:

إن اختيار المنهج الملائم للبحث يختلف حسب طبيعة الموضوع وطبيعة التساؤلات والفروض التي يطرحها الباحث، ومن أجل الاجابة على التساؤلات والاشكالية والبرهنة على هذه الفرضيات أستخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل إحصائيات المتعلقة بالميزانية العامة في الجزائر ومعرفة عجزها من خلال سنوات الدراسة وذلك باستخدام الجداول والمنحنيات البيانية.

II -1-3-ادوات الدراسة والمعالجة الاحصائية المعتمدة:

تستهدف الدراسة الوصول إلى كيفية تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة من (2000-2021) ، وذلك باعتماد على: مجموعة الاحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارة المالية، والنشرات الاحصائية الثلاثية.

- احصائيات التمويلات البنكية
- احصائيات التمويلات الغير بنكية.
- احصائيات صندوق ضبط الايرادات

وأما فيما يخص المعالجات الإحصائية المعتمدة:

فقد قمنا بتحليل بيانات الدراسة من خلال الجداول والمنحنيات البيانية والدوائر النسبية لتوضيح رصيد الميزانية العامة في الدولة ما بين "2000-2021"

II-1-4 نموذج الدراسة : تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين أساسيين كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم 02: يوضح نموذج الدراسة

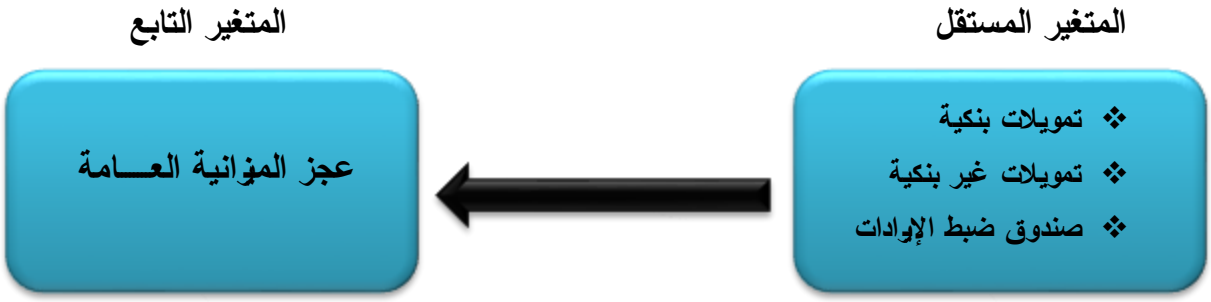

المصدر: من اعداد الطلبة

من خلال الشكل الموضح يمكننا القول أن:

- **المتغير المستقل :**

يتمثل في تمويلات بنكية والتي تمثل مجموع التسبيقات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية أما التمويل الغير بنكي وهو المتمثل في اصدار سندات الخزنة العمومية وطرحها للاكتتاب في السوق المحلية، أما صندوق ضبط الايرادات فهو يعد صندوقا داخليا وليس خارجيا على أساس أن الهدف الأساسي من انشائه هو امتصاص فوائض الجباية البترولية وتحويلها إلى تمويل أي عجز داخلي يتوقع حدوثه في الميزانية العامة بسبب تراجع أسعار النفط.

- **المتغير التابع:**

والمتمثل في عجز الميزانية العامة وهي تمثل الفرق بين اجمالي الايرادات للدولة واجمالي النفقات العامة للدولة خلال سنة مالية.

II-2 تحليل النتائج: يهدف هذا المبحث إلى تحليل متغيرات الدارسة. وهذا من خلال عرض وتحليل تطورات عناصر الميزانية العامة ورصيدها من سنة 2000-2021 وكذلك أهم البدائل المعتمدة في التمويل.

II-2-1 تحليل النتائج المتعلقة بالميزانية العامة: نسعى في هذا الجزء القيام بدراسة تحليلية الميزانية العامة في الجزائر بجانبيها من النفقات والإيرادات العامة.

أولا: المتعلقة بالنفقات العامة في الجزائر :

تعتبر النفقات العمومية (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) من الأدوار الرئيسية للسياسة المالية والصورة التي تعكس نشاط الدولة من أجل ضمان استقرار الاقتصادي في البلاد، ولقد صنف المشروع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير والتجهيز ويتم توضيح الحصيلة المالية لهذه النفقات في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال (2000-2020)

السنوات	نفقات التسيير (مليون -دج)	نفقات التجهيز (مليون د-ج)	المجموع
2000	856.193	321.929	1.178.122
2001	963.633	357.395	1.321.028
2002	1.097.716	452.930	1.550.646
2003	1.122.761	51.504	1.639.265
2004	1.250.894	638.036	1.888.930
2005	1.45.132	806.905	2.052.037
2006	1.437.870	1.015.144	2.453.014
2007	1.674.031	1.434.638	3.108.669
2008	2.217.775	1.973.278	4.191.053
2009	2.300.023	1.946.311	4.246.334
2010	2.659.078	1.807.862	4.466.940
2011	3.797.252	1.934.500	5.731.752
2012	4.782.600	2.275.500	7.058.100
2013	4.131.500	1.892.600	6.024.100
2014	4.494.300	2.501.400	6.995.700
2015	4.617.000	3.039.300	7.656.300
201	4.585.600	2.711.900	7.297.500
2017	4.677.200	2.60.400	7.282.600
2018	4.584.462	4.043.316	8.627.778
2019	4.954.476	3.602.681	8.557.157
2020	4.893.439	2.929.673	7.823.112

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير وزارة المالية

الشكل 03: تطور النفقات العمومية في الجزائر (2000-2020) الوحدة مليون دج

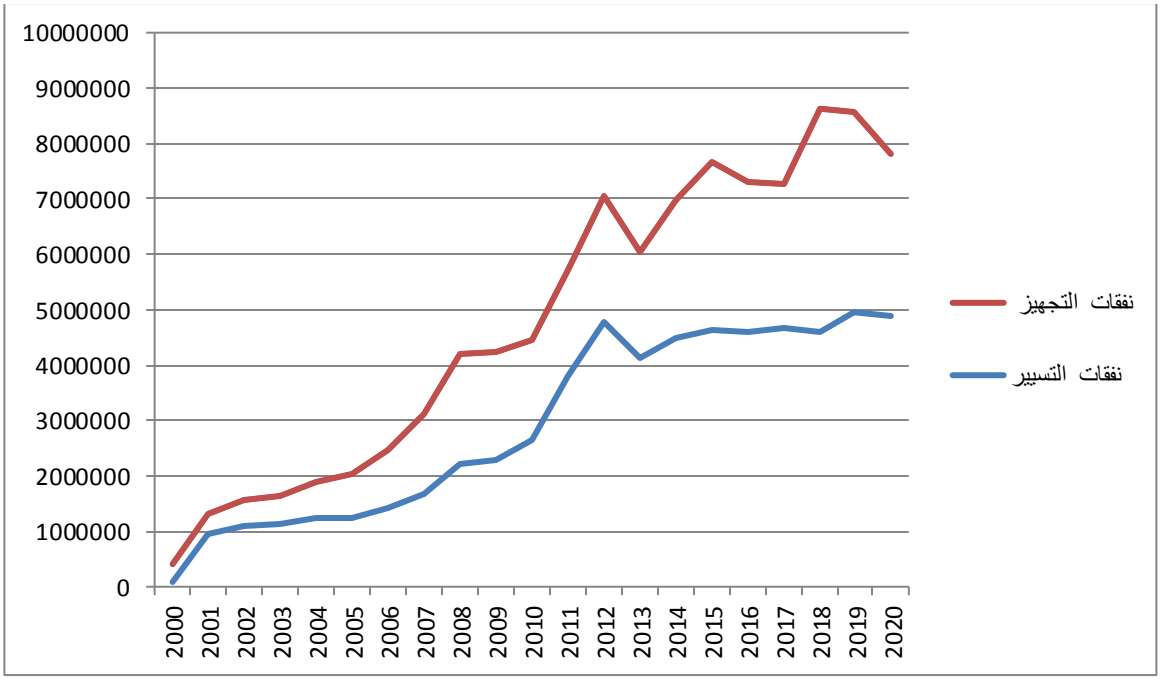

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة .

حيث نلاحظ من خلال الشكل:

- ارتفاع في نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2004) وذلك بشكل كبير حيث انتقلت من 85193 مليون د.ج سنة 2000 إلى 1250894 مليون د.ج سنة 2004 وذلك نتيجة زيادة في كتلة الأجور بعد مراجعة القانون العام للوظيف العمومي سنة 2000 والشبكة الاستدلالية للأجور سنة 2007وتم تطبيقها سنة 2008 وكذلك سنة 2010، في سنة 2011 تمت مراجعة بعض القوانين الأساسية للأسلاك الخاصة واستمرت نتائج هذه العملية إلى غاية سنة 2012 بلغت قيمتها 478200م.د.ج لتنخفض سنة 2013 إلى 4131500م.د.ج.

- أما خلال الفترة (2015-2019) فهناك انخفاض في نفقات التسيير وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر إثر انخفاض أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض نفقات التسيير وعلى رأسها تجميد عمليات التوظيف، مما أدى إلى استقرار نفقات التسيير عند سنة 2015إلى 2018 في حدود 41700مليون د.ج و458442مليون.د.ج إلا أنها ارتفعت سنة 2019 إلى 495447مليون د.ج ومن نهاية سنة 2019 إلى غاية 2020 انخفضت نفقات التسيير حيث بلغت قيمتها سنة 2020 بمبلغ 4893439مليون د.ج دلك نتيجة وباء كرونا الذي كان له أثر كبير على مداخيل البلاد.

ارتفاع مستمر في نفقات التجهيز خلال الفترة (2014–2000) وذلك نتيجة تحسن مداخيل الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول فتم تبني سياسته الانتعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001، حيث عملت الجزائر على تنفيد ثلاث برامج اقتصادية تتمثل في : برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001–2004 حيث بلغت قيمة نفقات التجهيز في نهاية هذا البرنامج 38036 مليون دج ، و806905 مليون دج عند بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو لسنة 2005 –2009 واستقرت عند مبلغ 1946311 مليون دج عند نهايته مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي لسنة 2010–2014 انخفضت الى 1807862 مليون دج ، ولكنها ارتفعت مرة اخرى حتى وصلت الى 2275500 مليون دج سنة 2012 ثم انخفضت سنة 2013 ، اما سنة 2014 ارتفعت الى 2501400 مليون دج اكبر قيمة خلال هذا البرنامج.

اما خلال الفترة من (2020–2015) في هذه الفترة تم اطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذى كان من المقرر ان يستمر حتى سنة 2019 لكن نظر للضائقة المالية التي مست الجزائر على اثر انخفاض مستوى الاحتياطي النقدي الي اقل من 100 مليار دولار اضافة الى انخفاض م صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري في سنة 2017 ، سنة 2015 عرفت ارتفاع ملحوظ في قيمها حبت بلغت 3039300 مليون دج وهذه الزيادة نتيجة ارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية اما سنة 2016 انخفضت قيمة نفقات تجهيز الي 2711900 مليون دج ، وواصلت الانخفاض في سنة 2017 الي 2605400 مليون دج ، ثم ارتفعت سنة 2018 حيث بلغت قيمتها 4043316 مليون دج وفي نهاية سنة 2019 الى غاية سنة 2020 سجل انخفاض في قيمتها سنة 2020 ب2929673 مليون دج ، وذلك نتيجة المخلفات التي سببها وباء كورونا .

ثانيا: النتائج المتعلقة بالإيرادات جباية وإيرادات بترولية

تلعب الجباية البترولية دورا فعالا من خلال معرفة مداخيلها المحصلة والتي تعتبر مصدر هام لتمويل الايرادات الكلية للميزانية العامة للدولة، ونظرا لسيطرة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة فقد عملت الجزائر جاهدة إلى الرفع من الحصيلة المالية للجباية العادية.

الجدول رقم 02: تطور الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	الجباية البترولية (مليون دج)	الجباية العادية (مليون دج)	المجموع
2000	1.173.237	349.502	1522739
2001	956.389	398.238	1354627
2002	942.904	482.896	1425800
2003	1.284.975	524 .925	1809900
2004	1.485.699	580.411	2066110
2005	2.267.836	640.472	2908308
2006	2.314.000	720 .884	3434884
2007	2.711 .850	766.750	3478600
2008	1.715.400	965.289	2680689
2009	1927.000	1.146.612	3073612
2010	1.501.700	1.297.944	2802644
2011	1.529 .400	1.448 .898	2978298
2012	1.519.040	1.595.750	3114790
2013	1.615.900	1.831.400	3447300
2014	1.577.730	2.267.450	3845180
2015	1.722 .940	2.465.710	4188650
2016	1.682.550	2.722.680	4405230
2017	2.200.120	2.845.374	5045494
2018	2.776.215	2.869.776	5645994
2019	2.214.469	3.793.438	6007907
2020	2.200.326	3.046.865	5247190

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة .

الشكل رقم 04: تطور الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة (2000إلى 2020) . الوحدة مليون دج

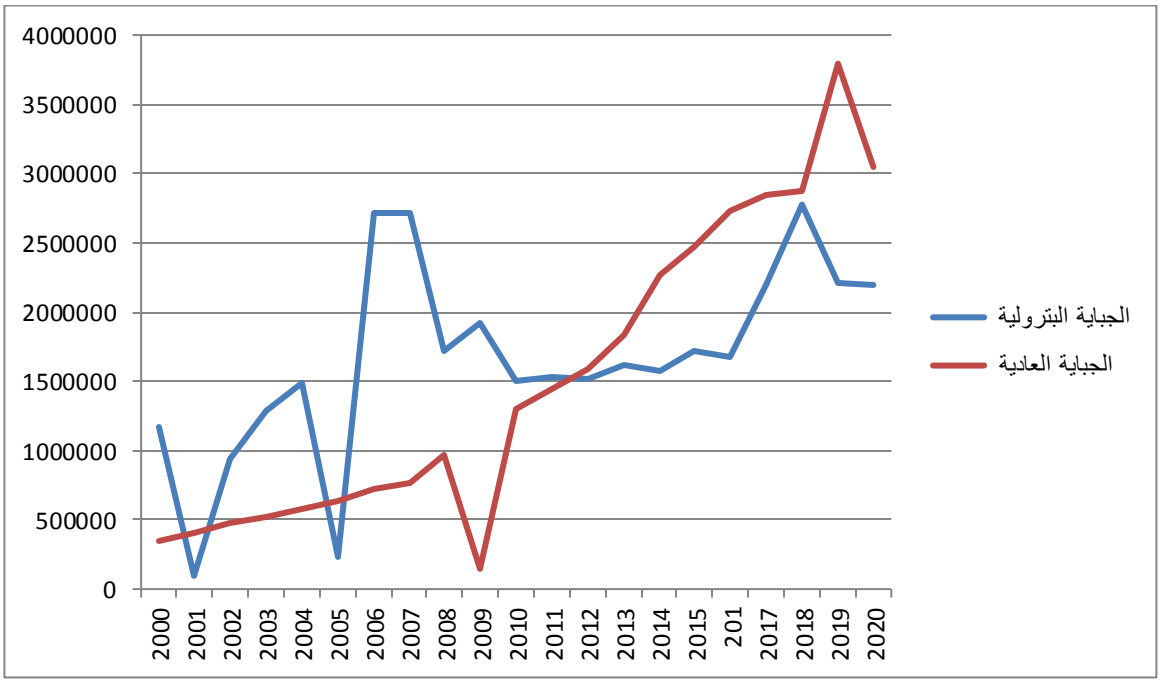

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية

الجباية البترولية:

من خلال المنحني البياني نلاحظ مداخيل الجباية في الجزائر تتصف بالتذبذب من سنة إلى أخرى ، وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول في السوق العالمية في بداية سنة 2000 نلاحظ ارتفاع في الجباية البترولية حيث قدر قمتها 1173237 مليون دج ، أما في نهاية 2001 انخفضت بسبب أحداث 11سبتمبر بمبلغ 95389 مليون دج، لكن هذا الانخفاض لم يتم لفترة طويلة ففي (200-2000) لوحظ ارتفاع معقول للجباية البترولية لتحسن أسعار النفط بشكل كبير خاصة في الاسواق الصينية خلال سنة (2008-2007) عرفت إنخفاض كبير خاصة نهاية لسنة 2007، وكانت حصيلتها 2711850 مليون دج وذلك بسبب الازمة المالية العالمية للوهن العقاري في بداية سنة 2009 شهدت الجباية البترولية ارتفاع قدر 1927000 مليون دج ، ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول لكن في نهاية 2007 نلاحظ انخفاض في الجباية البترولية وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تدهور أسعار البترول وكان الأثر واضحا خاصة في سنة 2010 إذ قدرت الجباية البترولية 1501700 مليون دج ومن نهاية 2011 إلى غاية 2014 استمرت الجباية البترولية في ارتفاع بشكل طفيف إذ قدرت قيمتها 1529400 مليون دج و 157770 مليون دج على

الترتيب نتيجة ارتفاع معقول لأسعار البترول وفي نهاية 2014 إلى غاية 2015 عرفت الجباية البترولية إنخفاض حيث قدرت ب 1722900مليون د.ج بسبب سياسة الدولة التي عملت على لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لعدم احترام دول الاولية.

الجباية العادية:

يبدو في المنحى البياني أن تطور الحصيلة المالية الجباية العادية فتذبذب في سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ خلال المدة الزمنية (2016–2000) هناك تزايد في الجباية العامة حيث ارتفعت قيمتها من 349502 مليون دج سنة 2000 إلى 272280 مليون دج سنة 2016 مع بعض الإضطرابات الطفيفة من سنة لأخرى خلال هذه الفترة إلاّ أن الإتجاه العام لها ظل متزايد ويرجع ذلك إلى سياسة الاصلاحات الجبائية المتبعة من قبل الدولة في نهاية سنة 2017 إلى نهاية 2018 هناك انخفاض كبير في الجباية العادية حيث بلغت قيمتها سنة 2018 ب 1050200 مليون دج و ذلك بسبب ارتفاع أسعار الذهب الأسود مما أدى إلى ارتفاع في الحصيلة الجباية البترولية ، اعتمادا عليها بشكل كبير وبالتالي الإنخفاض في تحصيل الجباية العامة.

أما سنة 2019 شهدت الجباية العامة ارتفاع هائل في قيمتها.

حيث حققت مبلغ 3041418 مليون دج ويعود ذلك إلى انخفاض حصيلة الجباية البترولية نتيجة وباء كورونا مما أرغمت الدولة على زيادة تحصيلاتها الجباية العادية.

سنة 2020 كانت حصيلتها ثابتة بمبلغ قدره 30485 مليون دج بسبب استمرار وباء كورونا.

الجدول رقم 03: تطور عناصر ورصيد الميزانية العامة في الجزائر.

السنوات	رصيد الميزانية	النفقات العامة	الإيرادات العامة
2000	**54381**	**1.178.122**	**1522739**
2001	**-55226**	**1.321.028**	**1354627**
2002	**16065**	**1.550.646**	**1425800**
2003	**10256**	**1.639.265**	**1809900**
2004	**187312**	**1.888.930**	**2066110**
2005	**472165**	**2.052.037**	**2908308**
2006	**647310**	**2.453.014**	**3434884**
2007	**1281954**	**3.108.669**	**3478600**
2008	**1381158**	**4.191.053**	**2680689**
2009	**1113701**	**4.246.334**	**3073612**
2010	**1496476**	**4.466.940**	**2802644**
2011	**2468847**	**5.731.752**	**2978298**
2012	**3246197**	**7.058.100**	**3114790**
2013	**2205945**	**6.024.100**	**3447300**
2014	**3185994**	**6.995.700**	**3845180**
2015	**3172340**	**7.656.300**	**4188650**
2017	**1590283**	**7.282.600**	**5045494**
2018	**1833376**	**8.627.778**	**5645994**
2019	**193400**	**8.557.157**	**6007907**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية

شكل رقم 05: تطور عناصر الميزانية العامة في الجزائر من (2000إلى 2020) .الوحدة مليون دج

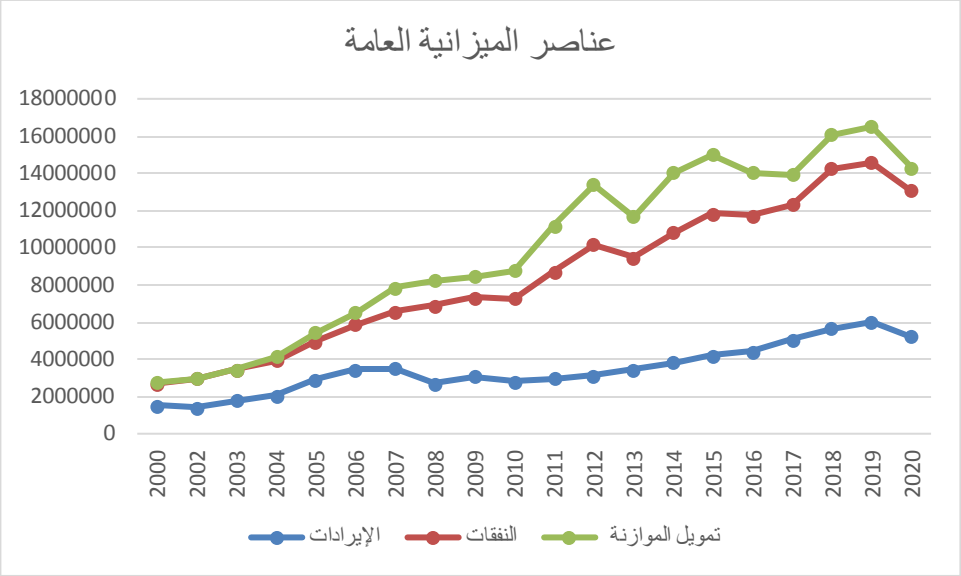

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات وزارية المالية

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه والذي يمثل تطور عناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000إلى 2020) ، حيث نلاحظ أن العجز في الميزانية العامة في الجزائر يبدأ من 2003 الى غاية 2019،كما نلاحظ أن النفقات العامة و الإيرادات تتزايد خلال الفترة 2000-2007 بنفس الوتيرة ،حيث ان النفقات العامة قدرت قيمتها سنة 2007 بـ 3108669 مليون د.ج منها 1434628 مليون د.ج نفقات التجهيز و 1674031 مليون د.ج نفقات التسيير.

اما خلال الفترة 2008- 2020 نلاحظ تزايد في النفقات مقارنة بتزايد الإيرادات العامة وذلك بسبب تزايد الفجوة بينهما منذ 2007 أين عرفت النفقات معدلات نمو كبيرة.

شكل رقم 6: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (2000-2019). الوحدة مليون دج

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على احصائيات وزارة المالية لسنة 2000-2019

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة كان موجبا خلال الفترة (2019/2000)،حيث ان خلال الفترة (2000-2003) لم يكن هناك عجز في الميزانية العامة ،حيث اتضح لنا أن تطور رصيد الميزانية كان متزايد بنسب متفاوتة و ذلك خلال الفترة (2003-2012) ليصل إلى ذروته حيث قدرت ب 3246197 مليون د.ج ، ثم شهد انخفاض سنة 2013 قدرت قيمتها ب 2205945 مليون د.ج و يستقر تطوره خلال سنتي (2014-2015) .

أما خلال الفترة (2015-2017) فقد إنخفض الرصيد حيث سجلت سنة 2017 ب 1590283 مليون د.ج و خلال السنوات المتبقية يعود إلى الزيادة ولكن بشكل طفيف . و غير ذلك من السنوات فالجزائر تعاني دائما من العجز فمرة يرتفع و مرة ينخفض و هذا راجع إلى عدم التنويع في الإقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 07: تطور معدل نمو النفقات والايرادات العامة.

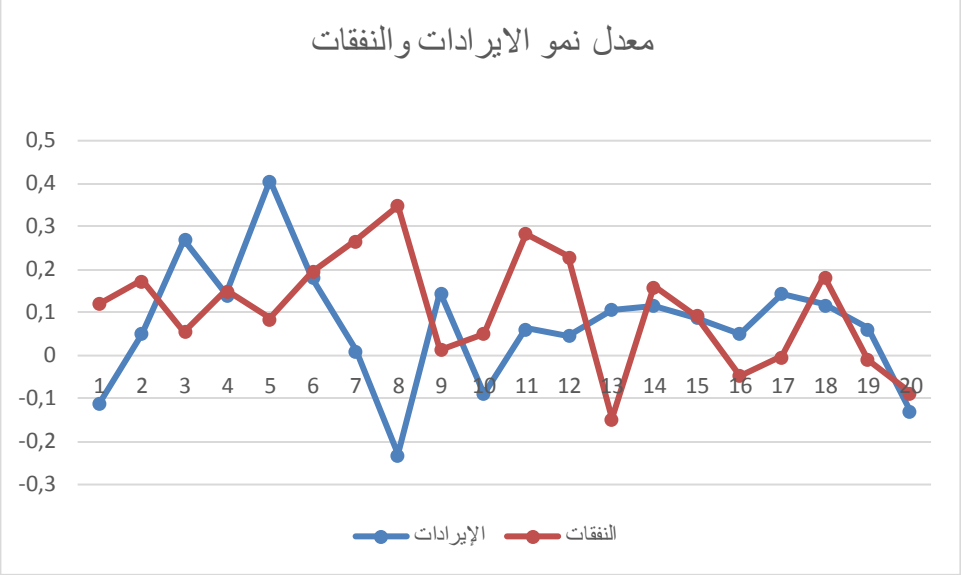

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 1و2.

يظهر هذا الشكل معدل نمو النفقات والايرادات العامة خلال الفترة (2000–2020) ، حيث نلاحظ خلال الفترة من (2000–2006) تذبذب في نمو النفقات والايرادات العامة، أين كان معدل نمو الإيرادات أكبر من النفقات، اما في الفترة من (2006–2008) نلاحظ ارتفاع كبير في معدل نمو النفقات بنسبة 0.35% يقابلها انخفاض كبير في معدل نمو الإيرادات حيث قدر بنسبة 0.2%

بينما في الفترة (2010–2013) نلاحظ تزايد في معدل نمو النفقات مع تزايد الإيرادات ماعدا سنة 2012 عرفت انخفاض بوتيرة اقل حيث قدرت نسبته 0.23%

بينما في الفترة (2012–2014) نلاحظ في سنة 2013 انخفاض في معدل نمو النفقات العامة، وهذا الانخفاض يعتبر جيد نوعا ما مع ثبات في معدل الإيرادات حيث قدرت نسبتها ب 0.1% ، وفي سنة 2013 الى غاية 2014 تزايد النفقات بشكل كبير حيث قدرت ب 0.16%

وبشكل عام فقد كانت المراحل التالية (2007_2009) و(2010_2013) و (2017_2019) هي مراحل سجلت فيها نمو للنفقات اكبر من الايرادات وهذا مايسمى ب (فجوة في معدل النمو في النفقات والايرادات يرجح للنفقات).

II- 2-2 – تحليل النتائج المتعلقة ببدائل التمويل المعتمدة :

يرتبط عجز الميزانية في الجزائر بالإنفاق العام وهيكلته ولا شك أن هناك بدائل مختلفة لتمويل هذا العجز.

أولا: تحليل النتائج المتعلقة بالتمويل البنكي: يتم التمويل البنكي من خلال الاصدار النقدي من قبل بنك الجزائر .

ويعرف بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي) حيث يصنع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، يقوم المفترض في نهايتها بالوفاء بإلتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض ، والجدول التالي يوضح تطوره.

جدول رقم 04 :تطور التمويل البنكي خلال السنوات(2019-2000)

السنوات	تمويل بنكي	مليون دج
2000	-175344	
2001	-13962	
2002	58129	
2003	31231	
2004	287500	
2005	118745	
2006	-76202	
2007	-275389	
2008	-346373	
2009	93460	
2010	30146	
2011	-19829	
2012	51546	
2013	-165461	
2014	18676	
2015	152546	
2016	232630	

2017	872871
2018	1301086
2019	1547061

المصدر : وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للخزينة

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويلات البنكية لم تساهم بشكل كبير مقارنة بالتمويلات الغير بنكية في تمويل عجز الميزانية.

حيث نلاحظ أن قيمتها تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: تحليل نتائج التمويلات الغير بنكية : يعتبر التمويل غير البنكي من السياسات النقدية المتاحة التي تلجأ إليها الدول لتمويل وسد احتياجاتها المالية وعجز الميزانية العامة للدولة .

جدول رقم05: تطور التمويل غير البنكي خلال السنوات (2000-2019) -مليون دج-

السنوات	التمويل غير بنكي
2000	105680
2001	85335
2002	32827
2003	-86034
2004	57726
2005	221298
2006	172573
2007	213650
2008	508146
2009	655258
2010	674339
2011	727998
2012	913836
2013	241112
2014	204084
2015	136614

2016	64584
2017	82872
2018	467093
2019	566022

مصدر : وزارة المالية الجزائرية والمديرية العامة للخزينة.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويلات الغير البنكية ساهمت بشكل كبير في تمويل وسد عجز الميزانية لكنها انخفضت في السنوات الأولى من الدراسة وخلال سنة 2003 وردت قيمتها ب 86034 مليون دج وبعدها بدأت تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض في قيمتها.

ثالثا: تحليل نتائج صندوق ضبط الإيرادات: تتأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بأسعار النفط بشكل كبير فأي تغير يحصل في مستويات أسعار النفط تؤدي إلى التقلب في موارد صندوق ضبط الإيرادات على اعتبار أن تمويل مباشرة من فوائض الإيرادات البترولية والهدف الرئيسي منه هو تغطية العجز في الميزانية العامة وهذا يوضح في الجدول التالي.

الجدول رقم06: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات – مليون دج–

السنوات	القيم
2006	709641
2007	1454362
2008	1223617
2009	364282
2010	791.938
2011	1761455
2012	2283260
2013	2132.471
2014	2965.672
2015	2886506
2016	1387938
2017	784459

المصدر: موقع وزارة المالية

يمثل الجدول تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات للجزائر في السنوات الأخيرة (2006-2017) حيث :

خلال هذه السنوات أصبحت الحكومة تعتمد على صندوق ضبط الإيرادات بالدرجة الأولى في تمويل عجزها، وذلك من خلال تدخلاته التي عرفت تنامي ملحوظ خلال الفترة الممتدة من 200 إلى 2015 حيث انتقلت من 709641 مليون دج إلى 2886506 مليون دج.

أما خلال السنوات من (2014إلى 2017) نلاحظ أن صندوق في انخفاض مستمر ففي سنة 2014 قدرت ب 2965672 مليون دج وفي نهاية 2015 قدر ب 2886506 مليون دج أي تراجع ب 79166 مليون دج مقارنة بالنسبة الماضية ويعود هذا إلى تمويل العجز بالميزانية خلال هذه السنوات.

جدول رقم07: كيفية تمويل عجز الميزانية العامة –مليون دج

السنوات	تمويل الميزانية	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	قرض سندي	صندوق ضبط الايرادات
2000	54381	-175344	105680	-	221100
2001	-55226	-136962	85335	-	106974
2002	16065	-58129	32827	-	0
2003	10256	-31231	-86034	-	156000
2004	187312	-287500	57726	-	470256
2005	472165	-118745	221298	-	247838
2006	647310	-76202	172573	-	709641
2007	1281954	-275389	213650	-	1454362
2008	1381158	-346373	508146	-	1223617
2009	1113701	93460	655258	-	364282
2010	1496476	30146	674339	-	791938
2011	2468847	-19829	727998	-	1761455
2012	3246197	51546	91383	-	2283260
2013	2205945	-165461	913836	-	2132471
2014	3185994	18676	241084	-	2965672
2015	3172340	152546	136614	-	2886506
2016	2343735	232630	64584	557828	1387938

2017	1590283	772871	82872	-147328	784459
2018	1833376	1301086	467093	-63784	131912
2019	193400	1547061	566022	-157934	0
المجموع	28605669	2925067	6045013	188782	20079681

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على وزارة المالية الجزائرية.

من خلال معطيات الجدول أعلاه سنحاول تحليل ودراسة طرق تمويل هذا العجز في الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2020 وهي موضحة كالتالي:

- في سنة 2000 حققت ميزانية الجزائر مقدرا 53198 مليون دج وهذا بسبب زيادة النفقات العامة على ايرادات الدولة وهذا العجز تم تمويله بالتمويلات البنكية حيث قدرت ب 175334 مليون دج وتمويلات غير بنكية قدرت ب 105680 مليون دج وصندوق ضبط الإيرادات ب 221100 مليون دج، حيث لم تتمكن من تمويل إيراداتها بشكل كافي لتغطية النفقات.

في سنتي 2001و2002 حققت فائض في ميزانيتها، فقد كان أكبر في سنة 2001 ب 20638 مليون دج وهذا راجع إلى إرتفاع في التمويلات الغير بنكية حيث بلغت سنة 2001ب 85335 مليون دج أما في سنة 2002 بلغت 32897 مليون دج .إضافة إلى الانخفاض في التمويلات الغير بنكية حيث بلغت سنة 2001بـ 85335 مليون دج .أما في سنة 2002 بلغت 32827 مليون دج .

بالاضافة إلى الانخفاض في صندوق ضبط الايرادات حيث بلغ في سنة 2001 ب 106974 و في سنة 2002.

- حيث نلاحظ خلال الفترة 20023-2004 عجز ملحوظا في رصيدها، حيث كان يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات من 2003إلى 2004 .

- ففي الفترة من 2003إلى 2006 إرتفع العجز الموازني بشكل متزايد وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في النفقات العامة مقارنة بالايرادات العامة .

- في سنة 2006 شرعت الخزينة في استخدام وسيلة تمويله ألا وهي صندوق ضبط الايرادات الذي أقرتها المادة من قانون المالية التكميلي (2006)

- في سنة 2007 لقد تم تغير قانون صندوق ضبط الايرادات من خلال تغير بنوده والذي كان مصدر تمويله الجباية البترولية والذي يهدف إلى تغطية عجز الميزانية العامة.

ولقد وقعت الأزمة المالية في سنة 2008 والتي أدت إلى انهيار أسعار البترول لكن تأثيره لم يظهر إلا في أواخر سنة (2009-2010).

-وقد استمر هذا العجز من 2010إلى 2014 حيث بلغ ب 1392296 مليون دج وهو ذا راجع إلى السياسة التوسعية التي اتبعتها الدولة الجزائرية في الانفاق العام.

- أما في الفترة من 2016 إلى 2018 نلاحظ بداية تراجع عجز الميزانية وذلك باعتماد على التمويلات البنكية، الذي اعتمدته الحكومة خاصة بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته في مواردها ، كما نلاحظ أن القرض السندي ساهم في تمويل عجز الميزانية بقيمة 557828 مليون دج في سنة 2016، أما الفترة من 2017 -2018 نلاحظ انخفاض في قيمة القرض السندي حيث قدرت ب 147328 مليون دج وفي 2018 قدرت بـ 63784 مليون دج.

- أما من خلال الفترة 2019 نلاحظ من خلال الجدول استمرار في عجز الميزانية فبفعل الأزمة الاقتصادية اشتد لهيبها خلال فترة 2020 وهذا بفعل جائحة كورونا لسنة 2019 التي حلت بالجزائر.

الشكل رقم 08 : دائرة نسبية تمثل كيفية تمويل عجز الميزانية العامة

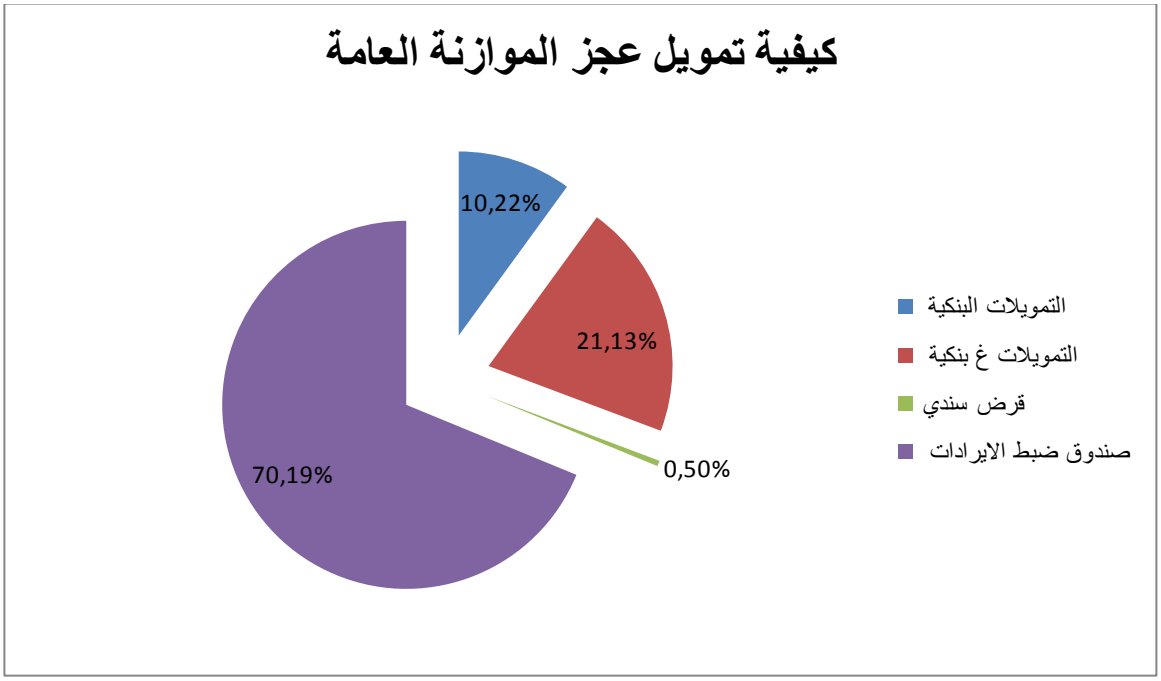

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 07

II- 3-مناقشة الفرضيات :

سوف نقوم في هذا الجزء بمناقشة الفرضيات الفرعية والأساسية للدراسة والموضحة كمايلي:

II -3-1-مناقشة الفرضية الفرعية الأولى : والتي يأتي مفادها ان الميزانية العامة سجلت عجزا تصاعديا خلال فترة الدراسة (2000_2019) ،فمن خلال الشكل رقم 06 والذي يبين تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر ،نلاحظ ان رصيد الميزانية كان متزايد بنسب متفاوتة وذلك خلال الفترة (2003_2012) حيث قدر ب 3246197 مليون دج، وبعدها يعود الى الانخفاض سنة 2017 ب قيمة 1590283 مليون دج، و نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 ان هاته الفترات (2008_2009) و(2012_2013) و(2015_ 2017) عرفت عجزا تنازليا، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الاولى ونستبدلها بان عجز الميزانية عرف عجزا متذبذب خلال فترة الدراسة.

II-3-2- مناقشة الفرضية الفرعية الثانية: والتي يأتي مفادها أن السبب الرئيسي لتزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر هو ظاهرة تزايد النفقات العامة ،حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 الذي يبين معدل نمو الإيرادات و النفقات بأن معدل نمو النفقات كان أكبر من معدل نمو الإيرادات، وخلال الفترات (2005_2008)و (2009_2010) و (2017_2020) شهدت تزايد في الانفاق لكنه صاحب انخفاض في معدل نمو الإيرادات، و ظاهرة تزايد النفقات ليست السبب الوحيد في العجز ولقد يرجع ايضا الى تراجع الإيرادات العامة التي سببها انخفاض حصيلة الجباية البترولية، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونستبدلها بان سبب العجز هو تزايد النفقات مع تسجيل معدلات نمو منخفضة للايرادات .

II-3-3-مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة: والتي مفادها تعتمد الحكومة في تمويل عجز الميزانية على التمويلات البنكية و الغير بنكية ،فمن خلال الشكل رقم 08 الذي يبين كيفية تمويل عجز الميزانية العامة خلال فترة الدراسة، اتضح لنا من خلال الدائرة النسبية أن التمويلات البنكية ساهمت بنسبة 10.22% من تمويل عجز الميزانية العامة ،اما بالنسبة لتمويلات الغير البنكية فقد ساهمت بـ نسبة 21.13% من تمويل هذا العجز أي أن التمويلات البنكية ساهمت بنسبة أقل مقارنة بـ نسبة التمويلات الغير بنكية، وعليه نقبل صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

II-3-4 مناقشة الفرضية الرابعة : والتي مفادها الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير في تمويل عجز الميزانية العامة خلال فترة الدراسة ،فبناءا على نتائج الجدول رقم06 الذي يبين تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة من 2006-2015نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات ارتفع تدريجيا ،اما خلال الفترة من 2015 -2017 تراجعت قيمته حتى نفادها في 2019 و دلك من خلال الجدول رقم

07 والذي يبين كيفية تمويل عجز الميزانية العامة حيث وجهو مواردها لتغطية العجز في كل سنة،وكما نلاحظ من خلال الشكل رقم 08 ان صندوق ضبط الإيرادات ساهم بنسبة كبيرة في تغطية العجز بنسبة 70،19%و هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

II-3-5 مناقشة الفرضية الرئيسية: من خلال دراستنا قمنا بوضع فرضية رئيسية كإجابة مبدئية على الإشكالية الرئيسية والتي سوف نحاول إثباتها أو نفيها .

فلقد تم تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر عن طريق بدائل مختلفة من حيث مصدرها ونسبة تغطيتها، حيث واجهت الجزائر صعوبات مالية مما دفعت بالحكومة للبحث عن بدائل تمويل من أجل سد عجزها المالي واعتمدت على مجموعة من البدائل ومن أهمها نذكر صندوق ضبط الايرادات والتي موارده أتية من الجباية البترولية وقد كان الوسيلة الفعالة للإستعادة التوزان المالي من خلال إثبات نجاعته في تمويل العجز خلال معظم سنوات الدراسة.

أما بالنسبة للتمويلات الغير بنكية فقد ساهمت بنسبة كبيرة مقارنة بالتمويلات البنكية خلال السنوات (2000-2002) .

وعلى ضوء الدراسة التي أجريت وتحليل البيانات اتضح أن صندوق ضبط الإيرادات قام بتسديد جزء كبير من قيمة العجز الذي عاشته الميزانية العامة من خلال الفترة والجزء المتبقي تم تمويله عن طريق التمويلات البنكية والغير بنكية فبمساهمة صندوق ضبط الايرادات وبدائله الأخرى استطاعت الحكومة التقليل من العجز وتغطيته، وهنا سوف نقول أن صندوق ضبط الايرادات أفضل بديل وأداة فعالة لضبط الميزانية العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل والدراسة التطبيقية التي أجريناها على الميزانية العامة في الجزائر من خلال قوانين تسوية الميزانية قمنا بتحليل عجزها ومصادر تمويلها بمختلف الاحصائيات المتعلقة بموضوعنا والذي استنتجنا أن صندوق ضبط الايرادات ساهم في سد عجز الميزانية من خلال امتصاص فائض الجباية البترولية، أما الجزء المتبقي من هذا العجز فقد تم تمويله عن طريق التمويلات البنكية والغير بنكية ، ومنه يمكن القول أن صندوق ضبط الايرادات هو أفضل بديل تمويلي مقارنة ببدائل التمويل الأخرى.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر العجز في الميزانية العامة للدولة هو احد الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، اذ أصبحت مشكلة عجز الميزانية من الامور الجوهرية التي تتصدر أي برنامج جاد لمكافحة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول خاصة الجزائر .

ومن خلال ذلك تم تسليط الضوء على اهم بدائل تمويل عجز الميزانية في الجزائر ومن أهمها صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على امتصاص فائض قيمة الإيرادات الجبائية والبترولية ويعمل أيضا على تحقيق استقرار الميزانية العامة في الجزائر.

وعلى العموم يمكننا تلخيص **أهم نتائج هذه الدراسة** كما يلي:

*سجلت الجزائر عجزا في الميزانية العامة على امتداد فترة الدراسة باستثناء فائض سنة 2001و 2002.

* رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000الى ان الإيرادات العامة لازالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى، ويظهر لنا من خلال العجز في الميزانية العامة منذ سنة 2009 بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية .

*تزايد قيمة العجز في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2016 يرجع الى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

* تفتكر الجزائر الى تبني استراتيجية واضحة في تسيير الانفاق العام بالشكل الذي يضمن لها ترشيد نفقاتها المتزايدة والتي فاقت نسبة الإيرادات ، وهذا الامر اصبح يهدد ميزانيتها العامة.

*ان الاستناد على مبادئ حكم راشد في تسيير الجباية البترولية يضمن كفاءتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

* تعتمد الحكومة في عجز الميزانية على تمويلات بنكية وغير بنكية.

* تم الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة خلال فترة الدراسة

* إرتفاع النفقات العامة خلال السنوات الدراسة و هذا راجع إلى إرتفاع نفقات التسيير بسبب زيادة كتلة الأجور.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات:

*إخضاع صندوق ضبط الإيرادات للرقابة مما يجعل له مسؤولية السير الحسن لموارده.

*ضرورة الإعتماد على أدوات تمويلية جديدة و عدم الإعتماد الكلي على الإيرادات العامة.

*محاولة تقليص النفقات العامة لتجنب الضغوط التي قد تحدث في الميزانية.

أفاق الدراسة:

*دور صندوق ضبط الإيرادات في حماية الإقتصاد الوطني من الأزمات المالية.

*أثر بدائل التمويل في علاج عجز الميزانية العامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- احمد زهير شامية وخالد الخطيب "المالية العامة " الطبعة الأولى. دار زهران .عمان .2013.

2- أحمد عبد السميع علام "المالية العامة "المفاهيم و التحليل الإقتصادي و التطبيق ،الطبعة الأولى ،مكتبة الوفاء. الاسكندرية .2012.

3- أسامة خيري "الإدارة العامة «. الطبعة الاولى. دار الراية للنشر وتوزيع. المملكة الأردنية .2012.

4- إسماعيل خليل إسماعيل و نائل حسن عدس "المحاسب الحكومية " الطبعة العربية. دار البازوري. الأردن.2010.

5- أعمر يحياوي "مساهمة في دراسة المالية العامة ".دار هومه .الجزائر .2005.

6- برحماني محفوظ " المالية العامة في التشريع الجزائري".دار الجامعة الجديدة.الاسكندرية.2015.

7- بن داود ابراهيم "الرقابة المالية على النفقات العامة " دار الكتاب الحديث.القاهرة.2010.

8- جهاد سعيد خصاونة "علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العلمي ".الطبعة الأولى. دار وائل للنشر. عمان.2010.

9- حياة بن إسماعيل "تطور ايرادات الموازنة العامة".دار إيتراك الطباعة .القاهرة .2009.

10-خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية" أسس المالية العامة " .دار وائل للنشر.عمان .2007.

11- خالد شحادة الخطيب و محمد خالد المهايني " المحاسبة الحكومية " .دار وائل للنشر .عمان .2008.

12-خبابة عبد الله" الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق ". دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية. 2016.

13- خليفي عيسى " هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الاسلامي" .دار النفائس .عمان 2011.

14- رانيا محمود عمارة " المالية العامة، الايرادات العامة " .الطبعة الاولى .مركز الدراسات العربية .مصر .2015.

15- زينب كريم الداودي " دور الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة ". دار صفاء .الأردن .2013.

16- سوزي عدلي ناشد " أساسيات المالية العامة ". دار المنشورات الحلبي.بيروت.2009.

17- عادل العلي" المالية العامة والقانون المالي و الضريبي". إثراء للنشر .عمان .2011.

18- عادل فليح العلي "مالية الدولة " الطبعة الاولى. دار وهران للنشر و توزيع .عمان .2012.

19- عادل محمد القطاونة و عدي حسين عفانة " المحاسبة الضريبية ". الطبعة الاولى .دار وائل للنشر و توزيع .عمان .2008.

20- عبد الناصر نور ونائل حسن عدس " الضرائب و محاسبتها " الطبعة الثانية. دار المسيرة للنشر .عمان .2008.

21-علي خليل و سليمان اللّوزي "المالية العامة".الطبعة الاولى.دار زهران.الاردن .2013.

22- علي زغدود " المالية العامة". الطبعة الرابعة. ديوان المطبوعات الجامعية .2011.

23- فليح حسن خلف " المالية العامة " الطبعة الاولى. جدار للكتاب العالمي .عمان .2008.

24- مؤيد عبد الرحمان و طاهر موسى الجنابي " إدارة الموازنات العامة" .الطبعة الاولى. دار وهران للنشر. عمان 2013.

25- محرزي محمد عباس " إقتصاديات المالية العامة" .الطبعة الثالثة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر .2008.

26- محمد شاكر عصفور " أصول الموازنة العامة". الطبعة الاولى. دار المسيرة للنشر .عمان .2008.

27- محمد طاقة و هدى العزاوي " إقتصاديات المالية العامة " .الطبعة الاولى. دار المسيرة .عمان .2007.

28- محمود حسين الوادي " تنظيم الإدارة المالية " .دار صفاء .عمان .2010.

29- محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام " مبادئ المالية العامة " .دار المسيرة للنشر.عمان .2007.

30- مدحت القريشي " تطور الفكر الإقتصادي " .الطبعة الاولى .دار وائل للنشر.الاردن.2008.

المجلات:

1- أمحمد بن البار و صلاح الدين شريط " تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة "2000-2016" .مجلة الدراسات المالية و المحاسبية .العدد الثاني .جامعة الوادي .2017.

2- توبين علي "عجز الموازنة و أثاره بين النظرية و التطبيق" .مجلة الاقتصاد الجديد .المجلد الثاني .العدد الثالث عشر .2015.

3- دردوري لحسن " عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الوضعي" مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية.العدد الرابع عشر .2013.

4- دردوري لحسن و لقيطي الأخضر " الموازنة العامة في التشريع الجزائري" .مجلة الأستاد الباحث للدراسات القانونية و السياسية.المجلد الثاني .العدد السابع..2017

5- رملي حمزة و بن جدو سامي " أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2018 .مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية .المجلد السابع.العدد الثاني .2021.

6- زغودي عمر " حدود تدخل المؤسسات الدستورية في مراحل الميزانية العامة في الجزائر".المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية .المجلد الخامس .العدد الثاني .2021.

7- عبد الصمد و كمال سي محمد " التحليل الإقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع الى التنفيد " مجلة معهد العلوم الاقتصادية .المجلد الرابع و عشرون .العدد الاول .2021.

8- قرود علي و كزيز نسرين " أليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل الغير تقليدي حالة الجزائر 2007-2017" .مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية.العدد الرابع.2018.

9- كزيز نسرين و مرغاد لخضر " أليات تمويل و علاج الموازنة العامة لدولة في الجزائر 2000-2017" .مجلة العلوم الانسانية .العدد السابع و اربعون .جوان 2017.

الرسائل و الأطروحات:

1- عصماني مختار " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام للجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014.رسالة ماجستير .تخصص ادارة أعمال و التنمية المستدامة .جامعة سطيف .2014-2013.

2- لحسن دردوري " سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس " أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية .جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية .بسكرة .2013-2014.

القوانين والمراسيم:

1- القانون رقم 15/18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 متعلق بقوانين المالية .الجريدة الرسمية .المادة رقم 86.العدد53 لسنة 2018.

2- القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 يوليو 1984 متعلق بقوانين المالية الجريدة الرسمية .المادة رقم 6 .العدد 28.لسنة 1984.

التقارير الرسمية:

1- تقارير وزارة المالية السنوات 2000-2020.

2- تقرير السنوي لبنك الحزائر 2000-2020.

الملاحق

الملحق (01): موجز لحالة عمليات الخزينة (2000-2019).

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 - 2019

Millions DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Recettes budgétaires	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 389 469	6 586 500
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694	2 518 488
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	4 039 775	4 068 012
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	2 711 762	2 836 414
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 830	188 514	195 702
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45	23
Recettes exeptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569	1 020 030	1 139 454	1 035 873
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	7 732 070	7 725 477
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564	4 677 182	4 813 683	4 879 125
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	2 918 387	2 846 352
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	-1 342 601	-1 138 977
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543	34 801	26 396	48 763
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 199 944	-1 316 205	-1 090 214
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 339	-517 171	-863 186
Solde global du Trésor (hors FRR)	**-54 381**	**55 226**	**-16 065**	**-10 256**	**-187 312**	**-472 165**	**-647 310**	**-1 281 954**	**-1 381 158**	**-1 113 701**	**-1 496 476**	**-2 468 847**	**-3 246 197**	**-2 205 945**	**-3 185 994**	**-3 172 340**	**-2 343 735**	**-1 590 283**	**-1 833 376**	**-1 953 400**
Financement	**54 381**	**-55 226**	**16 065**	**10 256**	**187 312**	**472 165**	**647 310**	**1 281 954**	**1 381 158**	**1 113 701**	**1 496 476**	**2 468 847**	**3 246 197**	**2 205 945**	**3 185 994**	**3 172 340**	**2 343 735**	**1 590 283**	**1 833 376**	**1 953 400**
Financement bancaire	-175 344	-136 962	58 129	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-346 373	93 460	30 146	-19 829	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630	872 871	1 301 086	1 547 061
Financement non bancaire	105 680	85 335	32 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	204 084	136 614	64 584	82 872	467 093	566 022
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 362	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 387 938	784 459	131 912	0
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755	-2 591	-2 931	-1 749
Emprunt National																	557 828	-147 328	-63 784	-157 934

Source: DGT